# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٢١**

السبت، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك . . . . . (سلوفاكيا)

*نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تيفي (فانواتو).*

*افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.*

**البند ٨ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**المناقشة العامة**

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عثمان محمد صالح، وزير خارجية دولة إريتريا.

**السيد صالح** (إريتريا) (*تكلم بالإنكليزية*): هذا عام آخر ودورة أخرى للجمعية العامة. ونحن نجتمع في نفس قاعة الجمعية وندلي بخطبنا من على نفس المنبر، ومع ذلك لا يمكن للحد الأدنى من المراسم البروتوكولية إخفاء الانقسام الكبير في صفوفنا. فنحن نعيش في عالم هش وغير متكافئ وغير عادل على نحو متزايد. وتُمسك أقلية صغيرة بزمام السلطة والثروة على صعيد الدول، وفي معظم الأحيان، داخل الدول ذاتها. والغالبية العظمى من الدول ومواطنيها بلا سلطة وبلا صوت ولا تتوفر لهم أسباب العيش الكريم، وغالبا ما يفتقرون إلى السلام والأمن. ربما يكون اسمنا الأمم المتحدة، ولكن الحقيقة هي أننا دول ومجتمعات منقسمة.

وعلى الرغم من الانقسامات العميقة بيننا، فإن مصائرنا متشابكة بشكل أساسي. إننا نتشاطر بيتا مشتركا: كوكب صغير في كون هائل وقارب صغير جدا في محيط شاسع. وأيا كانت المصائب التي تقع في أي مكان من عالمنا، من أوبئة وفقر وعنف وتشريد جماعي وحرب وإرهاب، فإنها ستطولنا جميعا في نهاية المطاف.

ونحن نتحمل مسؤولية مشتركة عن معالجة المشاكل الأساسية لعالمنا المشترك. ومن المؤكد أن الأقوياء والأغنياء يجب أن يتحملوا مسؤولية أكبر، لأنهم يستحوذون على قدر هائل من السلطة والموارد. ومن باب الإنصاف تماما أن يُطلب من أولئك الذين مُنحوا الكثير – أو، بوجه أدق، خصصوا لأنفسهم الكثير – تقديم المزيد. وينبغي لنا تذكيرهم بلا كلل بالتزاماتهم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

والضغط عليهم ليس من باب الصدقة، بل من أجل المصلحة الذاتية المستنيرة التي تعي أن القوة ليست دائمة وأن الفوائد المشتركة هي الوحيدة القابلة للاستدامة.

بيد أننا سنقع في خطأ جسيم وسننسى الدروس المستفادة من التاريخ، إذا ما علقنا كل آمالنا على النوايا الحسنة لأولئك الذين يستحوذون حاليا بصورة غير متناسبة على السلطة والثروة والنفوذ. إن السلطة لا تتخلى عن امتيازاتها بسهولة من تلقاء نفسها. فهي تلجأ إلى الخداع والإكراه والضغط والجزاءات والعنف والحرب للحفاظ على امتيازاتها، وإن أمكن، زيادتها.

والبلدان النامية والشعوب المهمشة في العالم هم أكبر المستفيدين من إيجاد عالم أكثر سلاما وأمنا وعدلا ومساواة. وهم مدينون لأنفسهم وللأجيال القادمة ببناء التضامن وبالسعي والعمل والابتكار بإصرار من أجل عالم أفضل. إن من واجب هذه البلدان ضمان الحرية والكرامة والرخاء لشعوبها.

ولا تزال أفريقيا أكثر القارات تهميشا. ومما لا شك فيه أنه أُحرز بعض التقدم، وإن كان بدرجات متفاوتة بين البلدان. ولكن الحديث عن نهضة أفريقية واقتصادات سريعة النمو أمر في غير محله وسابق لأوانه. وينبغي ألا نجامل أنفسنا وألا نسمح للآخرين بمجاملتنا. فأفريقيا لا تزال منتجا ومُصدرا صغيرا للمنتجات الأولية. وهي تحتفظ بالحد الأدنى من إيرادات تلك الصادرات، فيما تحصل الشركات الأجنبية على نصيب الأسد. ولا يكاد يكون هناك وجود لتجهيز المنتجات الأولية أو لإضافة القيمة أو للتصنيع أو لتطوير التكنولوجيا. ولا تزال الاقتصادات والبنية التحتية المادية والاجتماعية والهياكل المؤسسية والإدارية وهياكل السلام والأمن في أفريقيا غير متطورة.

ومع ذلك، فإن أفريقيا تتمتع بموارد بشرية وطبيعية هائلة. وفي الواقع، توجد نسبة أكثر من ٦٠ في المائة من الموارد الطبيعية العالمية في أفريقيا. ولا يمكننا أن نتكلم بحق عن شغل أفريقيا للمكانة اللائقة بها في العالم إلا عندما تتجسد إمكاناتها الكبيرة بدقة أكبر في اقتصادات القارة وفي نوعية هياكلها الأساسية ومعايير مؤسساتها الصحية والتعليمية ومستوى منتجاتها الفنية والعلمية والتكنولوجية وفعالية مؤسساتها ومشاريعها التجارية، والأهم من ذلك، في نوعية حياة مواطنيها.

وينبغي أن نحافظ على الاستقلالية والسيادة، ونكافح الاستقطاب الإثني والفساد المستشري، ونرسم مساراتنا بأنفسنا، ونضع سياسات جريئة ومبتكرة تناسب ظروفنا، ونعتمد بشكل رئيسي على مواردنا الذاتية، ونبني أفريقيا تلبي تطلعات شعبها وتقدم مساهمات قيمة للبشرية.

إن إريتريا أمة ناشئة تحتل موقعا استراتيجيا وتزخر بقدر كبير من الموارد البشرية والطبيعية. وقد انضمت إلى جماعة الأمم المستقلة قبل ربع قرن بفضل ٣٠ عاما من كفاح شعبها من أجل الحرية وتقرير المصير، وواجهت تحديات كبيرة وتغلبت عليها الصعاب. وكدولة مستقلة، تعرضت لكامل الأثر الشديد لنظام دولي جائر وغير عادل. وواجهت الشيطنة والنبذ والجزاءات والعدوان المسلح، وقد تسبب ذلك العداء الخارجي المستدام في الكثير من الضرر لإريتريا وشعبها. وأدى إلى تباطىء تقدم إريتريا، ولكنه لم يستطع أن يوقفه. ولا يمكنه أن يهز عزم الشعب الإريتري وحكومته. وتعرضت لإريتريا لاختبار قاس ولكنها خرجت منه سليمة وأكثر تصميما وخبرة، وأكثر قوة بطرق عديدة. وهي تنعم بالسلم والاستقرار والأمن والوئام، مما جعلها ملاذا للاستقرار في منطقة مضطربة.

وتنخرط إريتريا، بهدوء وبدون صخب، في عملية شاملة لبناء الدولة. وتتبع سياسات وتتخذ تدابير ملموسة من أجل تعزيز الوحدة والوئام بيت أبناء شعبها، مُعززةً مشاركتهم السياسية ومُطلقةً العنان لطاقاتهم ومواهبهم. وتضع الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية الواسعة والمستدامة. وتقوم ببناء الهياكل الأساسية الحديثة بصورة تدريجية. وتعمل على ضمان تيسير حصول جميع مواطنيها على بصورة جيدة على الطعام

المغذي والمياه النظيفة والكهرباء والمأوى والنقل والاتصالات والرعاية الصحية والخدمات التعليمية، فضلا عن المرافق الثقافية والرياضية والترفيهية.

كما شرعت إريتريا في تنفيذ برنامج واسع النطاق لحفظ المياه والتربة وبرنامج للتشجير في إطار خطتها الشاملة لتحسين البيئة ومكافحة تغير المناخ. وإريتريا واثقة من أنها ستفي بأهداف التنمية المستدامة قبل الموعد المحدد. وفي إطار برنامجها الإنمائي الطموح، تتجنب إريتريا التبعية وتعتمد أولا وقبل كل شيء على أبناء شعبها وعلى مواردها المحلية. وفي الوقت نفسه، ترحب بالتعاون والشراكة، مع التركيز على التجارة والاستثمار. كما تسعى إريتريا إلى تقديم مساهمة متواضعة في تحقيق السلام والاستقرار والتعاون في منطقتها قاطبة، التي تشمل حوض النيل والقرن الأفريقي وحوض البحر الأحمر والخليج. وقد كافحت ولا تزال تكافح بنجاح التطرف والتشدد والإرهاب، سواء بمفردها أو بالتعاون مع جيرانها.

وتعرب إريتريا يد الصداقة والتضامن مع جميع الشعوب والأمم التي تسعى إلى بناء بلدانها والإسهام في بناء عالم أكثر عدلا وإنصافا ومساواة. وتبادر إريتريا بإقامة علاقات التعاون مع جميع البلدان، بما في ذلك الدول التي تختلف معها. وتعتقد إريتريا اعتقادا راسخا بأن مسارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والدبلوماسي سيكون أكثر سلاسة وسهولة إن أُزيلت العقبات الخارجية التي وُضعت على طريقها. ولذلك فإنها تدعو مجددا مجلس الأمن إلى رفع الجزاءات الجائرة والمجحفة المفروضة عليها طيلة السنوات التسع الماضية. وليس هناك أي مبرر لاستمرارها، وهي لا تخدم أي غرض مفيد.

وثمة عقبة أخرى تواجهها إريتريا – بل تواجهها منطقة القرن الأفريقي برمتها – وهي ١٥ عاما من احتلال إثيوبيا لأرض خاضعة للسيادة الإريترية. وتدعو إريتريا مجلس الأمن إلى ضمان نهاية ذلك الانتهاك الصارخ للقانون الدولي والعديد من قرارات الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة يلديز بولاك – بيغل، وزيرة الشؤون الخارجية في جمهورية سورينام.

**السيدة بولاك – بيغل** (سورينام) (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم فخامة السيد ديزيري ديلانو بوتيرس، رئيس جمهورية سورينام، أود أن أتقدم بتهنئتنا إلى السيد لايتشاك على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. إن سورينام ممتنة للرئيس السابق، السيد بيتر طومسون، على ما بذله من جهود في معالجة مسائل الدول الصغيرة والضعيفة في نطاق الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونتمنى له التوفيق في دوره الجديد بصفته المبعوث الخاص للأمين العام بشأن المحيطات.

واسمحوا لي أن أتناول المسائل الحاسمة المتعلقة بالموضوع دورة هذا العام التي تتصل اتصالا مباشرا بالسورينام والمنطقة التي ننتمي إليها.

ولا يسع سورينام إلا أن تولي اهتماما خاصا للطريقة غير العادية التي اتسم بها موسم الأعاصير السنوية في منطقة البحر الكاريبي. وقلوبنا مع العديد من الأسر والأمهات والأطفال والمسنين والمرضى الذين يعيشون أسوأ الكوابيس الممكنة. ونحن مقتنعون بأن المتضررين سيُواسون بالأمل بأنهم لم يفقدوا كل شيء، لأن المجتمع الدولي يقف معهم ويدعو لهم من أجل تسحن حالة منطقتنا وانتعاشها العاجل. كما نعرب عن تقديرنا للمعاناة في المكسيك بسبب الزلازل الشديدة التي ضربتها مؤخرا، ونعرب عن تعاطفنا العميق مع ضحاياها.

وتواجهنا تلك الأحداث ونحن نعاني من نسبية القوة البشرية وقوة الدولة، سواء كانت أحادية أو متعددة الأطراف. والاستعراض السريع للأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي

حدثت مؤخرا يبين تدمير وسائل الإنتاج والهياكل الأساسية المادية. وقد تسبب ذلك اختلالا اجتماعيا يتجاوز بكثير نطاق الاحتياجات الفورية للضحايا من المجتمعات. ونلاحظ أيضا أن العالم بأسره يبدي إحساس قويا بالتضامن عندما تقع النكبات وتقوم الحاجة للمساعدات الإنسانية على وجه الاستعجال. ومع ذلك، للتخفيف من وطأة الحالة البائسة للشعوب، يجب علينا، في إطار جهودنا الدولية، أن نتصدى للمصائب بمنظور أوسع نطاقا وأكثر عمقا.

ويجب أن تساعد الحكومات المعنية على إعادة تشكيل الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية – الاقتصادية بطريقة تجعل تلك الدول أكثر قدرة على التكيف والحد من أوجه ضعفها في المستقبل. وسيتطلب ذلك وضع المفاهيم المبتكرة وتبادل التجارب العالمية بصورة مكثفة.

ويتعين أن تفضي الأحداث الأخيرة إلى قدر أكبر بكثير من العزم السياسي للحد من التهديدات النووية على الصعيد العالمي والتخلص منها في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية جزر مارشال انضمام الدول، القادرة على القيام بذلك الآن، إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. وسنواصل إسماع صوت بلدنا في جميع المنتديات، بما في ذلك في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها.

ونحن ملتزمون بالنظر بشكل وثيق وشامل في الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية من خلال الإصغاء عن كثب لأصحاب المصلحة لدينا والمواطنين المعنيين، مع مراعاة أي أثر محتمل لذلك على علاقاتنا الأمنية المشتركة. ويحدونا دائما أمل وطيد في ألا تجري أي تجارب أو عميات إطلاق أخرى أبدا لأسلحة الدمار الشامل هذه في العالم، وأن تجد جميع الدول المسلحة نوويا ما يلزم من الإرادة السياسية لنزع السلاح.

في وقت سابق من هذا العام، فقد بلدي بشكل مأساوي وزيرنا السابق وسفيرنا المعني بالمناخ، السيد توني دي بروم، وأود التعبير عن أمتناني لأولئك الذين قدموا لنا العزاء في وفاته. لقد قال السفير دي بروم ذات مرة فيما يخص جزر مارشال،

”إننا نعاني من نتيجة تغير المناخ ومن التركة النووية، وليس لنا يد في أي منهما ... وفي كلتا الحالتين، على الناس أن يختاروا إنهاء هذا العالم، هذا الكون. ويمكن للمرء القيام بذلك ببطء من خلال تغير المناخ، أو يمكنه الضغط على زر وتفجير الكون. ولا يوجد مبرر لأي منهما“.

قبالة مبنى الأمم المتحدة مباشرة، في النهر الشرقي، توجد جزيرة بلمونت. إنها عبارة عن نتوء صخري صغير مُهمل لا يتجاوز طوله مترا واحدا. وهذه الجزيرة في نيويورك يجب أن تكون بمثابة تذكير لدبلوماسيي العالم بأنها إذا اختفت تحت مياه البحر الآخذة في الارتفاع، فإنه يجب عليهم أيضا أن يعلموا أنهم قد فقدوا جزر مارشال في المحيط الهادئ.

إن تغير المناخ حقيقي، ولا يمكن لأي عالم ذي مصداقية القول بخلاف ذلك. ولكن الذي نراه بأم أعيننا، في جزرنا المنخفضة، يكشف عن تهديد حقيقي ومتزايد لبقائنا ولأمننا كأمة وكدولة عضو في الأمم المتحدة. ونرحب ببدء نفاذ اتفاق باريس، وهو اتفاق طويل الأجل متماسك وطموح حقا. ويجب ألا نسمح بفقدان الثقة في بعضنا بعضا في الأجل القصير.

وندعو إلى التصديق على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال، الذي يشكل إرثا شخصيا للراحل السيد ماتلان زاكراس، الوزير المساعد لرئيس جزر مارشال، والذي توفي فجأة وبشكل مأساوي في الشهر الماضي، وإلى المشاركة الكاملة في التعديل. وفي نهاية مفاوضات دامت ليلة طويلة في العام الماضي، قال الوزير الراحل عندما اعُتمد التعديل، إنه سيكون فخورا

بمقابلة جميع أطفال جزر مارشال لأنه يعلم أن تعديل كيغالي يمكن أن يحدد ما إذا كان سيكون لديهم بلد ومستقبل أم لا.

إننا نؤيد بقوة قيادة جارتنا في المحيط الهادئ، جزيرة فيجي، بصفتها الرئيس القادم لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونأمل أن تعتمد الأطراف تحت قيادتها ورعايتها مجموعة قوية من القواعد. واتفاق باريس ليس قويا إلا بقدر الثقة السياسية التي وضعت فيه. والأمر الأكثر من ضروري، حتى في هذه المرحلة المبكرة، هو شروع الدول الملتزمة في المهمة الصعبة المتمثلة في حمل أنفسنا على القيام بالمزيد. وحتى في ظل مواردنا المحدودة، فإن جزر مارشال ملتزمة ليس بتنفيذ الاتفاق فحسب، ولكن أيضا باستكشاف المجالات التي يمكن فيها تعزيز إجراءاتنا المتعلقة بالطاقة. ويجب أن تواكب طموحاتنا فيما يتعلق بالانبعاثات نُهج أقوى وعمل ثنائي أوثق.

إن جمهورية جزر مارشال توافق بقوة على الدعوة الواسعة النطاق من جانب المجموعة الكبيرة والمتزايدة من الدول الأعضاء لزيادة فعالية وكفاءة الأمم المتحدة. وهذا أمر أكثر من ضروري. ونؤيد اتخاذ الأمين العام الإجراءات اللازمة بموجب سلطته لمواصلة بذل جهود عملية ولكن قوية للتقليل من ازدواجية العمل وتحسين النتائج. فالأمر لا يتعلق باستخدام الأموال العامة، بما فيها أموالنا، فحسب، بل بقيامنا جميعا أيضا بتحسين قدرتنا على الاستفادة من كامل إمكاناتنا وتحقيق تقدم واضح في بلوغ أهداف التنمية المستدامة ولا يمكننا القيام بذلك بمفردنا ولا يمكننا أن نفعل ذلك بمساعدة معماري دولي فقد بشكل متكرر، رغم نواياه الحسنة، التركيز المطلوب لمساعدتنا على الربط بين المنتديات الدولية ومجتمعاتنا المحلية.

وقبل الدخول في معركة مستحيلة على الموارد، يجب أولا أن ندرس استخدام مواردنا المتاحة بالفعل. ويواجه فريقنا القطري الصغير في كثير من الأحيان صعوبات في إيجاد موظفين دوليين محنكين بوسعهم مساعدتنا على استخدام النظام. وتقيم المنسقة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بجزر مارشال فعليا في دولة أخرى، تبعد ٣٠٠٠ كيلومتر تقريبا عنا. فالمنسقة المقيمة لبلدنا، التي تتفانى تماما في عملها، مُكلفة أيضا بأداء عمل المنسق لثماني دول جزرية نائية أخرى، تقيم في إحداها. ويجب إعادة النظر في القرارات الإدارية التي أدت إلى هذه النتيجة. فمن دون تركيز أقوى من جانب منظومة الأمم المتحدة، يمكن أن تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية عقبات خطيرة أمام قدرتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

لقد كان المؤتمر المعني بالمحيطات، الذي عُقد في شهر حزيران/يونيه الماضي ونظر في تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٤، لحظة فاصلة لإبداء الإرادة السياسية. ولكن العبارات الطيبة التي تُقال في تلك المنتديات لا يتم ترجمتها في كثير من الأحيان إلى قرارات عالمية وإقليمية بشأن المحيطات ومصائد الأسماك. وقد دقت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ ناقوس الخطر بشأن حالة محيطات العالم، والذي سمعه الجميع، ولكنه ربما لم يكن عاليا بالقدر الكافي. وبوصفنا أطرافا في الاتفاق الضيق وغيره، فإن لدينا في منطقة المحيط الهادئ القدرة على إحداث تغيير عميق في دور الأسواق بغية تعزيز مسارنا الاقتصادي بشكل كبير وتعزيز الأمن الغذائي العالمي أيضا. ويجب على منظومة الأمم المتحدة نفسها بذل جهود أكبر بكثير لمساعدتنا في التركيز على فرص التحول هذه. وحتى وإن ظل بعض شركائنا متباطئين في الوقوف إلى جانبنا، فإن الأسواق تقوم بالفعل بدور ريادي.

وما تقوم به منطقة المحيط الهادئ بخصوص سمك التونة من خلال ضمان انخراطنا مع تعزيز الممارسات المستدامة، نقوم به أيضا بخصوص المحيطات على نطاق أوسع. وسيدرك شركاؤنا السياسيون بشكل متزايد أن دعمنا السياسي لا يتوقف فحسب على الضغط الذي يمارسونه، وإنما على مدى استعدادهم للاقتداء بنا بشأن مسائل المحيطات المستدامة ومصائد الأسماك.

ومع أن بقاءنا الاقتصادي والبيئي في منطقة المحيط الهادئ ربما يكون على المحك، فإن ذلك يمكن أن يشكل أيضا حافزا كبيرا لبقية العالم ليعلم أن ثلثي سطح كوكبنا لم يعد معرضا للخطر.

لا ينبغي التخلي عن أحد عندما يتعلق الأمر بأهداف التنمية المستدامة أو بالامتثال لميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي أن ننظر في أن استبعاد تايوان من الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة قد أسفر عن تحديات كبيرة لحكومة ولشعب تايوان على السواء في سعيهما إلى إعمال حقهما الأساسي في المشاركة. وكما هو الحال بالنسبة لبلدي، فإن تايوان شريك لا غنى عنه للمجتمع الدولي، بما في ذلك من أجل تلقينا للمعونة الإنسانية والمساعدات الطبية والوقاية من الأمراض وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب ومنع الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

وتعيد حكومتي التأكيد على الأهمية الحاسمة لتلك المبادئ، وتشدد على أهمية عمليات الحوار والدبلوماسية والتسوية السلمية للنزاعات، والتعاون السياسي والاقتصادي بوصفها اللبنات الأساسية للاستقرار والسلام والديمقراطية في الأمريكتين.

وفي ذلك السياق من التفكير، نشجع الدول الأعضاء بوجه عام، ولا سيما دول أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، على التعامل بطريقة بناءة مع مشاكل الأمة الشقيقة، جمهورية فنزويلا البوليفارية. فلنواصل التشديد على الحاجة إلى الحوار بين جميع الأطراف. فالتاريخ يثبت أن التدخل لم يكن أبدا من السياسات الناجحة.

ويساور سورينام قلق بالغ إزاء التطورات الحالية في شبه الجزيرة الكورية. وأيا كانت صورة الحل المستدام، فإننا نعتقد أن مصالح الشعب الكوري يجب أن تظل هي الهدف الأسمى. فأولا وقبل كل شيء، يجب طمأنة الشعب الكوري أن العنف، سواء كان مصدره كوريا الشمالية أو أي مكان آخر، لا يمكن أن يكون حلا للمشكلة. وسيكون الحوار والمفاوضات هما السبيل الوحيد الباقي المؤدي إلى حل مستدام من أجل كرامة ورفاه الشعب الكوري في كفاحه من أجل السلام والتنمية. ويمكن لنموذج بقاء أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية أن يكون مثالا يحتذى. فعدم وجود الأسلحة النووية يهيء بيئة تفضي إلى الحوار والمفاوضات المجدية.

لقد صارت القرية العالمية أكثر ترابطا من أي وقت مضى. ويصير اختلاف الثقافات والمجموعات العرقية، على نحو متسارع، أساسا للنزاعات العالمية. ولذلك، يتعين علينا إيجاد نماذج جديدة تحد، على نحو فعال، من الالتزام المتزمت بالمفاهيم الدينية والاجتماعية. وقد أصبح التسامح والاحترام المتبادل أمرينضروريين إذا أردنا كفالة السلام واستدامته للأجيال القادمة.

إن حكومة سورينام تتابع ظهور التطرف اليميني في الآونة الأخيرة في صورة شعبوية، ليس باهتمام شديد فحسب، بل كذلك بقدر من القلق. فيمكن لذلك التطور أن يضع ضغوطا شديدة على التماسك الاجتماعي داخل البلدان وعلى العلاقات الثنائية بين الدول، الأمر الذي يؤثر على فرص التعاون وإمكانياته.

وقد عملت سورينام بلا كلل لتحقيق الوحدة الوطنية، التي أسفرت عن مجتمع شديد التنوع وجيد التكامل، يشكل فيه التسامح أحد المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها وجوده في حد ذاته. ولا يمكن للعوامل الشديدة الإزعاج والمزعزعة للاستقرار، مثل التطرف اليميني والتعصب الإثني والديني أن تجد موضعا في دولتنا ولا أن تتمكن على الإطلاق من التجذر والنمو، بفضل نوع الأمة التي بنيناها. واليوم، تتمتع سورينام بعصر استثنائي من التسامح والاحترام المتبادل، بوجود مسيحيين وهندوس ويهود ومسلمين وغيرهم من الطوائف الدينية يعيشون في جو من السلام والاحترام المتبادل. وأصبحت سورينام، بأصول من جميع قارات العالم ومن خلال تكثيف الحوار والاحترام المتبادل، مثالا ساطعا على أهمية عدم إتاحة مساحة لمفاهيم التفوق العرقي.

وعليه، فإن حكومة سورينام تعتبر الأقدر على فهم وتحليل الاتجاه العالمي الحالي، الذي يتعين عكس مساره على نحو فوري. إن سورينام مستعدة لتقاسم خبراتها وأفضل ممارساتها مع غيرها من الدول الشقيقة بشأن مسألة بناء الأمة على أساس التنوع والتعددية والتكامل والسلام. وإنني على قناعة بأن الآخرين سيكونون عندئذ قادرين على التوصل إلى فهم أفضل لأحد أهم شعارات سورينام – القوة في التنوع.

وتؤمن حكومة بلدي إيمانا راسخا بأن التركيز على الشعب هو جوهر ممارسة السلطة. وتمثل سورينام مثالا نوعيا على ذلك. وقد واجهنا مؤخرا كأمة الآثار السيئة للاقتصاد القائم، إلى حد كبير، على تصدير السلع الأساسية. فقد أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط والذهب في السنوات الأخيرة، بالاقتران مع الإغلاق المؤسف لمجمع البوكسيت والألومينا الذي دام لقرن من الزمان، إلى وضع إدارة الاقتصاد الكلي في سورينام أمام تحديات منذ منتصف العام ٢٠١٥.

وقد واجهت سورينام – بأي معيار من المعايير الدولية – صدمة شديدة ازدادت شدة من جانب ميزان المدفوعات بزيادة حادة في الواردات المتعلقة بمشروعين استثماريين كبيرين في مجالي التنقيب عن النفط وتعدين الذهب، مثلا معا حوالي ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي. ونقدر أن الاقتصاد قد انكمش بشدة بأكثر من ١٠ في المائة، في العام ٢٠١٦، الأمر الذي تطلب تعديلات غير مسبوقة في السياسات المالية والنقدية، وبعض الدعم المؤقت لميزان المدفوعات.

ومن أجل تثبيت سعر الصرف، والحد من الطلب المحلي وإعادة إرساء مركز ميزان مدفوعات قابل للبقاء، قلصت السلطات النقدية الائتمان بشكل حاد في البلد، مع تعاقد الائتمان مع القطاع الخاص بالقيمة الاسمية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استقر سعر الصرف وانخفضت معدلات التضخم الشهرية إلى أقل من واحد في المائة، وعاد البلد إلى مركز فائض الحساب الجاري. لقد بدأت استجابة اقتصادنا الكلي للضغوط المالية الخارجية بجدية في آب/أغسطس ٢٠١٥، مع تقلص هائل في الإنفاق الحكومي وزيادات في الضرائب.

وتسلم الحكومة بأن قطاع الصناعات الاستخراجية، الذي ينتج الذهب والوقود الأحفوري وغيرهما من المعادن القابلة للتسويق، سيظل بالغ الأهمية لتنميتنا الاقتصادية في المستقبل المنظور. إننا نقبل ذلك الواقع، لإدراكنا التام بأنه يجب استخدام الثروة المتولدة في تمويل مبادرة جيدة التخطيط لتوسيع اقتصادنا على نحو مستدام. وقد اعتمدت الحكومة مؤخرا، مع وضع ذلك الهدف في الحسبان، تدبيرين تشريعيين مهمين جدا. يتناول أحدهما إنشاء صندوق سيادي للثروة وتحقيق الاستقرار، ويقدم الآخر الإطار المؤسسي الذي سييسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتعتزم سورينام، على النحو المبين في خطتنا الإنمائية متعددة السنوات، إقامة توازن بين الصادرات من السلع الأساسية وصادرات المنتجات النهائية في تزامن مع الدوائر الصناعية.

وتدرك سورينام بأن مواطنيها هم أهم مصدر لتمويل تنميتها. وعلى الرغم من القيود الصعبة المفروضة على الميزانية، فإن سياسات الحكومة الاجتماعية – الاقتصادية ظلت موجهة للشعب. فاستمرار تطبيق قانون الرعاية الصحية الأساسية يوفر الرعاية الصحية المناسبة للسكان كافة. وبالإضافة إلى ذلك، ظل السكن اللائق والحصول على التعليم ومشاركة الشباب وتنمية المشاركة والرياضية وتوفير فرص العمل ورعاية للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين – كما أعلن الرئيس بوتيرس كجزء من العقد الاجتماعي – من الأولويات من أجل التنمية والنمو المستدامين.

لقد أكدت الرسالة، التي ألقاها الأمين العام أنطونيو غوتيريش، لنا جميعا التزامه بموضوع الدورة الثانية والسبعين للجمعية. وتتعهد سورينام بتقديم دعمها وتعاونها الكاملين.

إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام ٢٠٣٠، تزامناً مع ما يلزم من الإصلاح في الأمم المتحدة، له أهمية كبيرة. وسيكون ذلك تحدياً هائلاً، ولذا ترى حكومة بلدي أنه بالإضافة إلى تعبئة الموارد المحلية، يجب النظر في التمويل الذي يمكن الحصول عليه من طائفة واسعة من الآليات المالية، من أجل التنمية وبناء القدرات والابتكار ونقل التكنولوجيا لصالح البلدان النامية.

وإذ تناولنا هذه المسائل ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لبقاء البشرية، استناداً إلى مبادئ الأمم المتحدة، نستحضر مقولة للهنود الأمريكيين، مفادها أننا لم نرث الأرض بل استعرناها من الأجيال المقبلة. علينا إعطاء هذه المقولة الحكيمة مضمونها.

في التحليل النهائي، أود أن أؤكد وأكرر الأهمية القصوى لإشراك الشباب ومشاركتهم على أعلى المستويات. لقد أعطت حكومة بلدي أولوية لتهيئة الظروف المؤاتية للشباب ليكونوا جزءاً من عمليات صنع القرار. وأشير إلى الشباب، من بين آخرين، بصفتهم مبتكرين وأعضاء في البرلمان ومجلس الوزراء ورؤساء تنفيذيين في إطار ما نشير إليه بالشراكة بين الشباب والكبار. في عام ٢٠١٠، أنشأت حكومتنا وزارة خاصة مسؤولة عن الشباب والتنمية الرياضية. وإنه لمن دواعي سروري أن أعلن أن ممثلي الشباب هذه السنة هم جزء من وفدي الرسمي إلى هذه الدورة الثانية والسبعين. وعلاوة على ذلك، فمن خلال الإرادة السياسية تسنى لعدد أكبر من النساء في مجتمعنا الانضمام إلى أعلى مستويات صنع القرار السياسي.

تتوخى خطة عام ٢٠٣٠ عالماً يكفل لجميع سكان كوكبنا مناخاً مواتياً للتنمية الذاتية، مناخاً من الاحترام للكرامة البشرية والتسامح تجاه الثقافات الأخرى، بهدف نهائي يتمثل في إعطاء كوكبنا هبة التنوع القائم على الاحترام المتبادل.

والأمر منوط بكل واحد منا، بغض النظر عن مركزنا في المجتمع؛ والأمر منوط بكل دولة كبيرة كانت أو صغيرة؛ ومنوط بهذه المنظمة المتعددة الأطراف للتركيز على الناس والسعي من أجل السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام. نحن مدينون بذلك لأنفسنا؛ نعم، مدينون بهذا لهذا الجيل والأجيال القادمة.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إبراهيم أحمد عبد العزيز غندور، وزير خارجية جمهورية السودان.

**السيد غندور** (السودان): يطيب لي باسمي وباسم حكومة جمهورية السودان أن أعبّر لكم عن صادق الأمنيات بنجاح مداولات هذه الدورة المهمة للجمعية العامة. كما يسعدني أن أتقدّم بتهنئة خالصة لمعالي السيد ميروسلاف لايتشاك، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحالية، ونتمنى له التوفيق في مهمته. كما لايفوتني أن أعبّر عن تقديرنا للكفاءة والحنكة التي تحلّى بها سلفه، السيد بيتر طومسون، في أعمال الدورة الحادية والسبعين.

إن انعقاد النقاش الرفيع المستوى للدورة الثانية والسبعون، تحت شعار ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“، يعكس مدى الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة تجاه تطبيق ركائزها المتمثّلة في تحقيق السلم والأمن والتنمية المستدامة وكفالة حقوق الإنسان، والتزام الأمم المتحدة بترسيخ مفهوم السلام وتوفير سبل العيش الكريم للإنسان ورفاهيته، وهي جميعاً تمثّل آمالاً وطموحات نصبو إليها جميعاً من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر بكافة أشكاله وتحقيق الرفاهية للأجيال القادمة.

ويتطلع بلدي السودان مع الأسرة الدولية إلى دور فاعل للأمم المتحدة يتحقق فيه الإصلاح المنشود للمنظمة، والاستجابة لمتطلبات أفريقيا في إصلاح مجلس الأمن، وتعزيز الدور التنموي للأمم المتحدة، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً ومكافحة تسييس العدالة.

وتتويجاً لمبادرة الحوار الوطني التي قادها فخامة السيد رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير في العام ٢٠١٤، تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني بمشاركة واسعة من المكونات السياسية المختلفة والحركات التي كانت تحمل السلاح ضد الدولة وذلك بغية تعزيز الأمن والسلام في البلد. وقد جاء البدء في تنفيذ استراتيجية خروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، شاهداً على طي السودان لصفحات النزاع، وعهدٍ جديد من السلام والاستقرار. ونود هنا أن نتقدّم بالشكر والتقدير لما وجدناه من دعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والدول الشقيقة والصديقة.

ونأمل في دعم مقدَّر من الصناديق المهتمة بالسلام والتنمية، خاصة صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، والبنك الدولي وآلياته. وتأكيداً لنهج الحكومة في إعلاء قيم السلام وإنفاذاً لمخرجات الحوار الوطني. وحثاً لمن تبقّى من حملة السلاح على اللحاق بركب السلام ومسيرة الوطن، أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٤٧٩ في الأول من تموز/يوليه ٢٠١٧ لتمديد وقف إطلاق النار بمسارح العمليات كافة حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، هذا بالرغم من الممارسات غير المسؤولة لما تبقّى من حركات التمرد لزعزعة الاستقرار في دارفور عبر عمليات عسكرية يائسة في أيار/مايو الماضي، انطلاقاً من ليبيا وجمهورية جنوب السودان، والتي باءت جميعاً بالفشل.

ويودّ وفد بلدي أن يعبر عن القلق الشديد حيال عدم التعامل الحازم من قبل أجهزة الأمم المتحدة المعنية والمجتمع الدولي مع تلك الحركات المتمردة التي تنشط كمرتزقة في ليبيا وجنوب السودان، الأمر الذي يغريها بالتمادي في عدم الانخراط في عملية السلام، هذا في الوقت الذي تنتظر فيه حكومة السودان من تلك الحركات تنفيذ خريطة الطريق للسلام والتي يرعاها الاتحاد الأفريقي ويدعمها المجتمع الدولي.

وعلى صعيد تعاون حكومة السودان مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن، استقبل السودان فريق الخبراء للجنة الجزاءات الخاصة بتطبيق قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥) ثلاث مرات خلال الفترة الماضية، والذي زار كل ولايات دارفور، وقد أشادت تقارير فريق الخبراء بتعاون حكومة السودان وأكدت بأن دارفور قد عادت إلى الأمن والاستقرار. وعليه فإننا نؤكد على أهمية اعتماد توصية رئيس اللجنة بإعادة النظر في فرض الجزاءات بموجب القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، الأمر الذي سيدعم السلام في دارفور وفي المنطقة والإقليم.

لقد ظل السودان مدافعا أصيلا عن مبادئ العدالة والتعاون الدولي وساعيا إلى تحقيقها، ولا سيما مبدأ مكافحة الإفلات من العقاب. غير أن تسييس العدالة الدولية على النحو الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية أفقرها وقار الهيئات القضائية. وأصاب بالخيبة المجتمع الدولي، لا سيما المجتمع الأفريقي، الذي كان بعضه يعلق عليها آمالا في إرساء دعائم العدالة الجنائية الدولية.

إن موقف السودان من تلك المحكمة، والذي يعبر عن مواقف الاتحاد الأفريقي في العديد من قراراته على مستوى القمة، يؤكد أن المحكمة الجنائية الدولية جهاز يتدثر بالقانون من أجل تحقيق أهداف سياسية ترمى إلى كسر إرادة الشعوب، خاصة الأفريقية. وبالتالي لا يمكن لتلك المحكمة أن تخدم أغراض العدالة المتوخاة. وعليه فإن السودان يدعو للاستماع إلى الصوت الأفريقي، ويطالب دول العالم أن تعمل على ترسيخ قيم العدالة دون أن تصبح العدالة الدولية أداة سياسية يستخدمها البعض. كما يحذر من أن يتم استغلال الأمم المتحدة باسم العدالة الدولية، وعلى أساس اتفاق التعاون الموقعة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، بصورة تسيئ للأمم المتحدة

وتزج بها في الصراعات السياسية الدولية. وسوف نستمر في مقاومة محاولات إدماج هذه المحكمة في منظومة الأمم المتحدة، ونطالب كل محبي العدالة في العالم القيام بذلك.

لقد بذلت حكومة بلدي مجهودات حثيثة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والجريمة الإلكترونية والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وذلك لاستدامة الاطمئنان والاستقرار على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وذلك بحكم موقع السودان الجغرافي في وسط القارة الأفريقية والذي يربط بينها وبين الشرق الأوسط. ولقد عضدت تلك الجهود المشاركة الفعالة في المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان القرن الأفريقي لتقصي طرق الهجرة – عملية الخرطوم – لمعالجة أسباب وتبعات الهجرة غير الشرعية في منطقة القرن الأفريقي، إضافة إلى أطر التعاون الأخرى.

وفي مجال اللاجئين، يستضيف السودان قرابة ٣ ملايين لاجئ من دول الجوار وغيرها. ويقدم السودان مساعدات كبيرة لأولئك اللاجئين، تبلغ أكثر من ٨٠ في المائة من احتياجاتهم، بينما لا يقدم المجتمع الدولي سوى ٢٠ في المائة من تلك الاحتياجات. علما بأن حوالي نصف هؤلاء اللاجئين يقيمون خارج المخيمات، مما يشكل ضغوطا على الخدمات المقدمة للمواطنين في ظل ظروف اقتصادية قاسية.

وهنا تجدر الإشارة إلى الزيارة التي قام بها السيد فيليبو غراندي، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، إلى السودان في منتصف شهر آب/أغسطس ٢٠١٧، ولقائه مع السيد رئيس الجمهورية وعدد من المسؤولين، بمن فيهم شخصي. وقد وقف على أوضاع اللاجئين في السودان، وثمن عاليا الدور الذي يقوم به السودان بالنيابة عن المجتمع الدولي في رعاية اللاجئين. كما أشاد بفتح السودان لحدوده في الوقت الذي تغلق فيه دول أخرى حدودها. وطلب المفوض السامي من المجتمع الدولي توفير المزيد من الدعم للسودان لتحمل مسؤوليته تجاه اللاجئين، وكذلك دعم المجتمعات المضيفة ومؤسسات الدولة القائمة على أمر اللاجئين. وهو الأمر الذي يتطلع السودان أن يرى نتائجه خلال مداولات الجمعية العامة لهذا العام.

إن السودان يستقبل تدفقات اللاجئين بصورة يومية، خاصة من جنوب السودان، والتي وصلت إلى ٢ ٠٠٠ شخص يوميا عند بعض النقاط الحدودية. وفي الإطار العلاقات الخاصة بين السودان وجنوب السودان والروابط المشتركة بين شعبي البلدين الشقيقين، يؤكد وفد بلدي التزامه الكامل بمواصلة مساعيه مع الشركاء الدوليين والإقليميين، وعلى رأسهم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي، من أجل تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية جنوب السودان. وكذلك مواصلة الجهود الكبيرة التي يقوم بها بلدي من أجل معالجة الأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع في جنوب السودان. ويجدد وفد بلده التزامه بتنفيذ جميع الاتفاقات المتضمنة في اتفاق التعاون الموقع مع جنوب السودان في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وكل الاتفاقات الأخرى الموقعة بين البلدين، وذلك لبناء مستقبل مشرق لشعبي البلدين الشقيقين.

يظل موقف السودان المبدئي محاربة الإرهاب بكل أشكاله، بما في ذلك التطرف العنيف، كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية. ويلتزم السودان بكافة الاتفاقات والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها، كما ظل السودان عضوا فاعلا على المستوى الدولي والإقليمي والثنائي. وقد كان لمساهمات السودان الأثر الإيجابي الأكبر في محاربة هذه الظاهرة وتجنب حدوث العديد من العمليات الإرهابية من خلال تبادل المعلومات والعلاقات المؤسسية الجيدة للسودان مع نظرائه إقليميا ودوليا.

وعلى المستوى الوطني، فقد تم الإعلان عن أول دراسة ميدانية متخصصة في مجال أسباب الإرهاب وسبل مكافحته في السودان في آذار/مارس ٢٠١٦، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة. وقد لاقت الدراسة إشادة العديد من دول العالم التي

حضرت وشاركت في إعلان تلك الدراسة ونتائجها. وتتواصل جهود السودان بالتعاون مع الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة لإيجاد توافق أكبر بين الاستراتيجية السودانية واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

لقد استطاع السودان الوفاء بكافة الالتزامات الفنية للحصول على إعفاء من ديونه الخارجية فيما بعد انفصال جنوب السودان، عبر أعمال اللجنة الثلاثية للتحرك المشترك، والتي تضم السودان وجنوب السودان والآلية الأفريقية رفيعة المستوى، على أساس الخيار الصفري والذي تم تمديده مؤخرا حتى تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٨. وتم اعتماد خريطة الطريق للانخراط مع الدائنين والمجتمع الدولي بعد استيفاء كافة الشروط الفنية للحصول على الإعفاء بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. إلا أن ذلك لم يتم حتى الآن.

إن الديون الخارجية تمثل عقبة وعبء حقيقي أمام البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. وتؤثر على العلاقات مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية ومؤسسات ضمان الاستثمارات الأجنبية. لذا نؤكد ضرورة الإعفاء منها وفقا للمبادرات المتعارف عليها والاستحقاق الذي يستحقه بلدي، السودان.

يبذل السودان جهودا كبيرة لتوفير المياه النقية الصالحة للشرب عبر برنامج السيد رئيس الجمهورية ”زيرو عطش“. وإيمانا من السودان بأهمية المياه، جاءت جهوده ومبادراته من أجل تعزيز التعاون فيما بين دول حوض النيل. ويأمل أن تكلل جهود كافة الشركاء الإقليميين والدوليين بالنجاح لتحقيق التنمية المستدامة. وتأكيدا لدور السودان الرائد في الاهتمام بقضايا البيئة والتنمية الإقليمية، فإن السودان سيستضيف خلال الشهر القادم مؤتمر قمة رؤساء السور الأفريقي الأخضر العظيم، وهو من أكبر مشاريع التعاون البيئي الإقليمي. إذ يمتد من داكار غربا حتى جيبوتي شرقا، من أجل تحقيق التوازن البيئي في الصحراء الأفريقية الممتدة، ومن أجل تخفيف حدة آثار التغيرات المناخية، التي ستكون قارتنا الأفريقية أكبر ضحاياها إن لم نحتط لها.

يؤكد السودان موقفه الثابت من الحفاظ على منع الانتشار النووي والتخلص من أسلحة الدمار الشامل، كونه يشكل الضمان الوحيد للحيلولة دون استخدامه والآلية المطلقة لترسيخ السلم والأمن والاستقرار في العالم. وفي هذا الصدد، يجدد السودان التزامه الكامل تجاه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويدعو جميع الدول خارج نطاق هذه المعاهدة إلى الانضمام إليها دون أي تأخير.

يجدد السودان موقفه الثابت من القضية الفلسطينية، كما يدين كافة أشكال الاعتداءات على المقدسات الدينية في فلسطين، وعلى رأسها الحرم القدسي الشريف. ويؤكد السودان أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط يكون عبر تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وحل الدولتين، وفقا لمبادرة السلام العربية وحدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. كما يجدد وفد بلدي موقفه الثابت والداعم والمؤيد للشرعية الدستورية في اليمن، ويدعو مختلف المكونات السياسية إلى الانخراط في العملية السياسية ونبذ الاقتتال والابتعاد عن خيار العنف والعودة إلى الشرعية.

كما يؤكد وفد بلدي حرصه الشديد على ضرورة المحافظة على وحدة التراب السوري ويدعم كافة الجهود المبذولة الرامية لتجاوز الأزمة السورية والتأكيد على أهمية الحل السياسي في سورية واحترام إرادة ذلك الشعب الشقيق العريق.

ويؤكد السودان مجددا على أهمية ضمان استقرار الأوضاع في الصومال الشقيق، ويدعو إلى تقديم كافة أشكال الدعم لحكومة وشعب الصومال لتمكينه من تجاوز التحديات التي تواجهه بلده وبناء أجهزته الشرعية.

وفيما يتصل بالأوضاع في ليبيا، فظل موقف السودان على الدوام ثابتا في السعي الحثيث مع المجتمع الدولي وجيران ليبيا لإنجاح كافة المبادرات من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، ولعلى رأسها اتفاق الصخيرات، الذي يشكل ركيزة الحل السياسي في ليبيا الشقيقة. ويؤكد السودان على احترامه لوحدة ليبيا وأمنها وحرية ورفاهية شعبها.

يؤكد وفد بلدي على أهمية الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه القارة الأفريقية وتعيق مسيرتها، خاصة الأوضاع في منطقة حوض بحيرة تشاد، ومنطقة البحيرات الكبرى، ومالي. ويدعو في هذا الصدد المجتمع الدولي إلى دعم المبادرات الإقليمية التي تسعى إلى مواجهة تلك التحديات، مثل القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس ومبادرة دول حوض بحيرة تشاد، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تحقيقا للسلام والاستقرار وتنفيذا لخطة التنمية المستدامة.

وختاما، سيدي الرئيس، فإننا نجدد التزامنا بالتعددية الدولية بقيادة الأمم المتحدة لتكريس الهدف الأسمى للميثاق، وهو تحقيق وصون السلم والأمن الدوليين ورفاهية الشعوب. ونعلن تضامننا وتأييدنا لخطة الإصلاح التي يعمل على تحقيقها الأمين العام، السيد غوتيريش.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جون سيلك، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية جزر مارشال.

**السيد سيلك** (جزر مارشال) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم حكومة وشعب جمهورية جزر مارشال، يشرفني أن أنقل تحيات حارة إلى الجمعية العامة. وأود أن أهنئ معالي السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأنا فخور بأن سلفه ممثل منطقة المحيط الهادئ، معالي السيد بيتر طومسون، سيواصل خدمته للأمم المتحدة بصفته المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالمحيطات.

وأود أيضا أن أعرب عن تعازي حكومة بلدي في أعقاب الدمار والخسائر المأساوية الناجمة عن الكوارث التي وقعت مؤخرا في المكسيك والولايات المتحدة وأنتيغوا وبربودا وكوبا وهايتي وجزر البهاما ودومينيكا وأراضي الولايات المتحدة وجزر فرجن البريطانية وبورتوريكو وسانت بارتيليمي وأنغيلا وتركس وكايكوس والجزر الأخرى.

إن الأمم المتحدة قوية بوصفها المكان الوحيد الذي يمكننا فيه جميعا في العالم أن نواجه معا أشد التحديات. وحتى إذا كانت هذه اللحظة تبدو متقلبة، يجب علينا جميعا أن نظل واثقين من أنفسنا وملتزمين بضمان أن تكون المنظمة صوت من قد يكونوا غير قادرين على إسماع أصواتهم.

إن الأحداث التي وقعت مؤخرا فيما يتعلق بكوريا الشمالية وتزايد التهديد النووي يجب أن تكون بمثابة ولاية واضحة لإقامة تعاون قوي وعاجل واتخاذ إجراء فعال على الصعيد العالمي. إن جزر مارشال دولة جزرية صغيرة في المحيط الهادئ، ولا نتمنى للعالم سوى السلام والأمن والاستقرار. ولا يمكننا أن نتجاهل هذا التهديد الواضح والمفاجئ الذي يتعرض له إقليم غوام الصديق وأقرب جيراننا، وموطن بعض مواطنينا. إن التهديد الذي تتعرض له غوام تهديد لمنطقة جزر المحيط الهادئ برمتها، ونعرب عن قلقنا إزاء التحديات التي تشكلها هذه الأعمال على السلام والأمن والتعاون في جميع بلدان حافة المحيط الهادئ الأوسع نطاقا.

وحكومة جزر مارشال على أعلى المستويات تدين بشدة التجربة النووية التي أجريت في ٣ أيلول/سبتمبر والإجراءات ذات الصلة. ولا حاجة للمناقشة، فهذه الأعمال انتهاكات واضحة لقرارات مجلس الأمن وتحد خطير للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار القائم على أساس معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية. وقد هالني أن جزر مارشال، من بين جميع البلدان، تواجه التهديد الحقيقي المتمثل في تجربة نووية في الجو فوق المحيط الهادئ.

وتدين جمهورية جزر مارشال هذه التجارب ليس من أجل أمنها، ولكن لأننا نعرف آثارها بصورة مباشرة. فالتجارب النووية الـ ٦٧ التي أجريت في بلدي ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٨ تركت إرثا ثقيلا نأمل ألا تواجهه أبدا أي دولة أو شعب آخرين في المستقبل. وقد أجريت هذه التجارب عندما كان بلدي تحت وصاية مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، الذي كان مكلفا برعايتنا ورفاهنا. عندما سافر قادة جزر مارشال إلى نيويورك لتقديم التماسين من أجل وقف التجارب النووية على وجه الاستعجال في عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٦، استجابت الأمم المتحدة بقراري مجلس الوصاية ١٠٨٢ (د-١٤) و ١٤٩٣ (د-١٦)،وهما المرتان الوحيدتان اللتين أذن فيهما أي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة على وجه التحديد بالتجارب النووية. وآثار هذا الجهل كانت – ولا تزال – تتجاوز نطاق الفظاعة.

فقد عانى شعبنا وبيئتنا معاناة ينبغي ألا يقاسيها أي شعب آخر. والآثار المترتبة عن هذا الإرث تظل اليوم تحديات شديدة ومباشرة، تنتقل من جيل إلى آخر، من الأم إلى بنتها، ومن الأب إلى ابنه. ولهذا السبب، في عام ٢٠١٢، قام المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً بتحديد الآثار والمسؤوليات الواضحة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، التي نؤكدها. وأشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به إلى رئيس منتدى جزر المحيط الهادئ في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، الذي قال فيه إن ”إيجاد حل لهذه المسألة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل جمهورية جزر مارشال“، مؤكدا لنا أن كيانات الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للاستجابة لطلبات المساعدة.

يتعين أن تفضي الأحداث الأخيرة إلى قدر أكبر بكثير من العزم السياسي على الصعيد العالمي، للحد من التهديدات النووية والتخلص منها في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية جزر مارشال الدول القادرة الآن على الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. وبذلك، سنواصل إسماع صوت بلدنا في جميع المنتديات، بما في ذلك في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. إننا ملتزمون بالنظر بشكل وثيق وشامل في مشاركتنا في معاهدة حظر الأسلحة النووية، من خلال الإصغاء عن كثب للجهات المعنية والمواطنين المعنيين، مع مراعاة أي أثر من الآثار المحتملة على علاقات أمننا المشترك. ويحدونا دائما أمل وطيد في ألا تجري تجربة أو إطلاق لأسلحة الدمار الشامل هذه مرة أخرى أبدا، وأن يكون لدى جميع الدول المسلحة نوويا ما يلزم من الإرادة السياسية لنزع السلاح.

وفي وقت سابق من هذا العام، شهد بلدي الخسارة المأساوية لوزيرنا وسفيرنا المعني بالبيئة السيد توني دبروم، وأود التعبير عن أمتناني لأولئك الذين قدموا لنا العزاء في وفاته. وقد قال السفير دي بروم ذات مرة أننا فيجزر مارشال،

> ”نعاني من نتيجة تغير المناخ، وما تبقى من الأسلحة النووية، ولم يكن لنا علاقة بأي منهما... وفي كلتا الحالتين، يجب أن تختار الشعوب ما إذا كانت تريد إنهاء هذا العالم، هذا الكون. ويمكنها إما القيام بذلك ببطء، من خلال تغير المناخ أو من خلال الضغط على الزر وتفجير الكون. ولا يوجد مبرر لأي منهما“.

وقرب الأمم المتحدة، على النهر الشرقي توجد جزيرة بلمونت. إنها عبارة عن منكشف صخري صغير لا يتجاوز طوله مترا واحدا. ويجب أن تكون هذه الجزيرة في نيويورك، بمثابة تذكير للدبلوماسيين في العالم، بأنها إذا اختفت تحت البحر،

فإنه يتعين عليهم أيضا أن يعلموا بأنهم قد فقدوا جزر مارشال في المحيط الهادئ.

إن تغير المناخ حقيقي، ولا يمكن لأي عالم ذي مصداقية القول بخلاف ذلك. ولكن الذي نراه بأعيننا، في جزرنا المنخفضة، يكشف عن هذا التهديد الحقيقي والمتزايد لبقائنا ولأمننا كأمة، وكدولة عضو في الأمم المتحدة. ونرحب ببدء نفاذ اتفاق باريس، الذي يعد اتفاقا طويل الأجل متماسكا حقا، وطموحا. ويجب ألا نسمح بفقدان الثقة في بعضنا في الأجل القصير.

ونحث على التصديق والمشاركة الكاملة في تعديل كيغالي وبروتوكول مونتريال، اللذين يشكلان إرثا شخصيا للوزير الراحل،مساعد رئيس جزر مارشال السيد متلان زخرس، الذي توفي فجأة وبشكل مأساوي الشهر الماضي. وفي نهاية عملية طويلة من المفاوضات دامت ليلة طويلة العام الماضي، قال الوزير الراحل عندما اعتمد التعديل، بأنه سيكون فخورا بدعوة جميع أطفال جزر مارشال، لأنه يعلم بأن تعديل كيغالي يمكن أن يعني الفرق بين ما إذا كان سيكون لهم بلد، ومستقبل أم لا. إننا نؤيد بقوة قيادة جزيرة المحيط الهادئ المجاورة، فيجي، بصفتها الرئيس القادم لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونأمل أن تعتمد الأطراف تحت قيادتها ورعايتها مجموعة قوية من القواعد. إن اتفاق باريس ليس قويا إلا بقدر الثقة السياسية التي وضعت فيه. والأكثر من الضروري حتى في مثل هذه اللحظات المبكرة، شروع الدول الملتزمة في المهمة الصعبة المتمثلة في دفعنا إلى القيام بالمزيد. وحتى في ظل مواردنا المحدودة، فإن جزر مارشال ملتزمة ليس فقط بتنفيذ الاتفاق، ولكن أيضا باستكشاف مواطن تعزيز إجراءاتنا المتعلقة بالطاقة. ويجب أن نرفق طموحاتنا فيما يتعلق بالانبعاثات بنُهج أقوى وعمل ثنائي أوثق.

إن جمهورية جزر مارشال توافق بقوة على الدعوة الواسعة النطاق للمجموعة الكبيرة والمتزايدة من الدول الأعضاء لزيادة فعالية وكفاءة الأمم المتحدة. وهذا أمر أكثر من ضروري. إننا نؤيد اتخاذ الأمين العام الإجراء اللازم تحت سلطته لمواصلة بذل جهود عملية لكن قوية، للتقليل من ازدواجية العمل، وتحسين تحقيق النتائج. فالأمر لا يقتصر على استخدام الأموال العامة، بما فيها أموال بلدي، بل أن نقوم جميعا بتحسين قدرتنا على الاستفادة من كامل إمكاناتنا، وتحقيق تقدم واضح في بلوغ أهداف التنمية المستدامة ولا يمكننا القيام بذلك بمفردنا، ولا يمكننا أن نفعل ذلك مع منظمة دولية، رغم نواياها الحسنة، قد فقدت بشكل متكرر التركيز المطلوب لمساعدتنا على الربط بين المنتديات الدولية ومجتمعاتنا المحلية.

وقبل الدخول في معركة مستحيلة على الموارد، يجب أولا أن ندرس استخدام مواردنا التي نملكها بالفعل. إن فريقنا القطري الصغير، يواجه في كثير من الأحيان صعوبات في إيجاد موظفين دوليين محنكين بوسعهم مساعدتنا على التعامل مع النظام. إن المنسقة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بجزر مارشال، تقيم فعليا في دولة أخرى تبعد ٣ ٠٠٠ كيلومتر تقريبا عنا. والمنسقة المقيمة، التي تخصص عملها بالكامل لبعثتها، مكلفة أيضا بمهام منسقة لثمان دول جزرية صغيرة أخرى، التي تقيم في إحداها. ويجب إعادة النظر في القرارات الإدارية التي أدت إلى هذه النتيجة. وبدون تركيز أقوى من جانب منظومة الأمم المتحدة، يمكن أن تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية عقبات خطيرة أمام قدرتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويشكل المؤتمر المعني بالمحيطات، الذي عقد في شهر حزيران/يونيه الماضي، ونظر في تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٤، لحظة فاصلة لإبداء الإرادة السياسية. ولكن العبارات الطيبة في تلك المنتديات لا يتم تحويلها في كثير من الأحيان إلى قرارات عالمية وإقليمية بشأن بالمحيطات ومصائد الأسماك.

وقد دقت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، ناقوس الخطر بشأن حالة محيطات العالم، وقد سمعه الجميع، ولكنه ربما لم يكن عاليا. وبوصفنا أطرافا في الاتفاق الضيق وغيره، فإنه لدينا في منطقة المحيط الهادئ إمكانية إحداث تغيير عميق في دور الأسواق بغية تعزيز مسارنا الاقتصادي بشكل كبير، وتعزيز أمننا الغذائي العالمي. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة نفسها، بذل جهود أكبر بكثير لمساعدتنا على التركيز على فرص التحول هذه. وحتى وإن استمر بعض شركائنا في الوقوف إلى جانبنا ببطء، فإن السوق تقوم بالفعل بدور ريادي.

وما تقوم به منطقة المحيط الهادئ فيما يتعلق بسمك التونة من خلال ضمان انخراطنا مع تعزيز الممارسات المستدامة، نقوم به أيضا فيما يتعلق بجميع المحيطات. وسيدرك شركاؤنا السياسيون بشكل متزايد، بأن دعمنا السياسي لا يعتمد فقط على الضغط الذي يقومون به، وإنما على مدى رغبتهم في اتباع محيطاتنا المستدامة والمسائل المتعلقة بالمصايد. ومع أنه يمكن أن يكون بقاؤنا الاقتصادي والبيئي في منطقة المحيط الهادئ على المحك، إلا أنه يمكن أن يشكل أيضا حافزا كبيرا لبقية العالم، ليعلم بأن ثلثي سطح كوكبنا لم يعد معرضا للخطر.

ولا ينبغي التخلي عن أحد عندما يتعلق الأمر بأهداف التنمية المستدامة أو بالامتثال لميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي أن ننظر في أن استبعاد تايوان من الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، قد أسفر عن تحديات كبيرة لحكومة ولشعب تايوان في سعيهما إلى استخدام حقهما الأساسي في المشاركة. وكما هو الحال بالنسبة لدولتي، فإن تايوان هي شريك لا غنى عنه بالنسبة للمجتمع الدولي، بما في ذلك من أجل تلقي المعونة الإنسانية الخاصة بنا والمساعدات الطبية والوقاية من الأمراض، وحماية البيئة، ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

وقد تتيح لنا النُهج العملية حل الخلافات القائمة من أجل تحقيق الفوائد العامة للمشاركة العالمية، بما في ذلك منظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الصحة العالمية.

لقد أسيء استخدام قرار مجلس الأمن ٢٧٥٨ (١٩٧١) لتبرير استبعاد شعب تايوان من الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، فإننا نفوت فرصة هامة للتعاون مع مساهم استباقي في السلام والمنفعة العالمية المشتركة. إن بإمكان الأمم المتحدة، بل يتعين عليها، أن تفعل أفضل من ذلك.

وفي الختام، قد تكون هذه الأوقات عصيبة وقدت تكون التحديات التي تواجه العالم كبيرة، غير أن جوهر الشخصية تحدده مثل هذه الشدائد. وإذا كان هناك وقت برزت فيه حاجة حقيقية إلى أمم متحدة فعالة، فإن ذلك الوقت هو الآن. ويجب علينا أن ننظر إلى الخارج ونتقبل المجتمع الدولي ونتعاون معه، بدلا من الانكفاء على مصالحنا الذاتية على حساب الآخرين. ويجب أن تكون المشاركة المتعددة الأطراف نبراسا لنا ونحن نتحرك صوب مزيد من الفعالية والكفاءة في الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير خارجية سلطنة عمان.

**السيد عبد الله** (عمان): يطيب لنا في مستهل هذه الكلمة، أن نتقدم لمعالي السيد لا يتشاك ولبلده الصديق، الجمهورية السلوفاكية، بأصدق التهاني على انتخابه رئيسا للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونحن على ثقة من أنه ستكون لخبرته في مجال العمل الدبلوماسي بالغ الأثر في تسيير ونجاح أعمال هذه الدورة. كما يسرنا أن نتقدم لسلفه، معالي السيد بيتر طومسون، ممثل جمهورية فيجي الصديقة، بالتقدير على ما بذله من جهود أثناء فترة رئاسته للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما يطيب لنا أن نتقدم بأسمى عبارات التهنئة إلى معالي السيد أنطونيو غوتيريش لانتخابه أمينا عاما للأمم المتحدة، متمنين له كل التوفيق والنجاح في مهمته السامية ومؤكدين له استعداد سلطنة عُمان للتعاون معه ومع سائر الدول الأعضاء لتحقيق الغايات، وفي مقدمتها حفظ الأمن والسلم الدوليين.

إن الحضارات السابقة ازدهرت ثقافيا وحضاريا وكانت رديفا لإيمان البشرية بالكتب السماوية التي أوجدت مجموعة من القيم والمبادئ للتعاون والتعايش والتبادل المعرفي والعلمي، ونرى أن الموروث الديني والثقافي للحضارات وما فيها من قيم تُثري وتُعزز مفهوم السلام، ولهذا ينبغي أن لا يُهمل ذلك كأحد العناصر الهامة لإشاعة ثقافة السلام والتعايش بين البشرية.

تنتهج سلطنة عمان، في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، نهجا يقوم على دعم السلام والتعايش والتسامح والحوار والتعاون الوثيق مع سائر الأمم والشعوب والالتزام بمبادئ الحق والعدل والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وفض النزاعات بالطرق السلمية، وفق أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، بما يعزز من بناء الثقة القائمة على الاحترام المتبادل لسيادة الدول وعلاقات حسن الجوار وبما يحفظ للدول أمنها واستقرارها وازدهارها، ولهذا ندعو كافة الدول إلى دعم جهود السلام والمشاركة الفعّالة لنشر السلام كثقافة عالمية على كافة المستويات.

إن السلام والحوار ضرورتان هامتان للبشرية وتحقيقهما مسؤولية جماعية، وعلى الأمم المتحدة أن تعمل في هذا الاتجاه، ويتطلّب دورها دعما ومساندة من المجتمع الدولي لتعزيز المصالح الوطنية والدولية، وهذا لا يُمكن تحقيقه إلا بإعطاء دور قوي للأمم المتحدة، لحماية البشرية من النزاعات والحروب.

إن النزاعات والصراعات السياسية والاقتصادية، ما هي إلا نتيجة لتهاون المجتمع الدولي عن الالتزام بتقديم الدعم والمساعدة لأقل البلدان نمواً، مما أفرز العديد من المشكلات والنزاعات كقضية الهجرة الدولية من قارات مختلفة، كما أوجد ذلك مفاهيم من الفوضى والثورات والقلاقل وعدم الاستقرار في العديد من مناطق العالم. وقد نتجت تلك الحالات عن التراجع الاقتصادي وضعف التجارة الدولية، خاصة في الدول النامية، وهذا ما أثر سلبا على توافق الدول في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وحدّ من قُدرة المنظمة على تحقيق أهدافها الأساسية التي تم الاتفاق عليها لتعزيز قدرات الدول النامية في التجارة الدولية، ونعتقد أن مطالبات بعض الأطراف بالاستئثار بحصة أكبر في التجارة الدولية أو تطبيق سياسات الانغلاق والحمائية يزيد من حدة المشاكل والتوترات في العالم،

لذلك نرى من المهم أن ينظر العالم إلى رؤية جديدة تحقق العدالة وتوسع دائرة المصالح المشتركة وتدعم قدرات الدول النامية للوصول إلى مستويات متقدمة من التنمية المستدامة. ونعتقد بأن كل ذلك ممكن إذا ما تمكنت الدول الأعضاء من التمسك بمبادئ الميثاق وتفادي القرارات والسياسات أحادية الجانب، ونؤكد على ضرورة أن تقود الأمم المتحدة قاطرة السلام مرة أخرى، وأن تُنشّط وكالاتها في جميع النواحي التنموية بما يُعزز دورها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وندعو، من هذا المنبر، سائر الدول الأعضاء إلى بذل المزيد من الجهود والتعاون لإعادة الاعتبار لشخصية الأمم المتحدة ودورها المحوري في العلاقات الدولية، كما نتطلع إلى دور فّعال للأمين العام للأمم المتحدة، الذي يمتلك القدرات والإمكانيات العالية لتحقيق أهداف ومقاصد منظمة الأمم المتحدة. ونحن نقف مع الأمين العام، الذي نرى فيه القدرة، للإمساك بزمام المبادرة لتنشيط دور المنظمة لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى إشاعة ثقافة الحوار والتفاهم لضمان حل النزاعات والتوترات في العالم بالطرق السلمية وروح المسؤولية والمصداقية، ونعتقد أنه من الأهمية مراجعة ضعف السياسات الدولية، وأن يكون هناك توجها جادا لتسوية المشاكل

الإقليمية والدولية وقضايا تغير المناخ وغيرها من القضايا التي تَمس أمن واستقرار الدول. ومن هذا المنطلق، تدعو سلطنة عمان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تحمل المسؤولية والعمل على تحقيق السلام ومنع نشوب النزاعات والحروب وحل الخلافات بالحوار. وفي هذا الإطار، يجدد بلدي استعداده للعمل مع الأمم المتحدة من أجل بناء عالم جديد يسوده الأمن والاستقرار.

يشهد العالم تحولات جديدة نحو التقدم العلمي والتكنولوجي والذي أصبح مؤثراً في حياة الناس، كما يشهد العالم زيادة مطردة في النمو السكاني. ولهذا، نؤكد على أهمية العمل بمنظور جديد لشراكة عالمية للاستفادة من التقنيات المتطورة والتقدم العلمي. إن الإنجاز العالمي الذي تحقق بالتوقيع على اتفاقية باريس لتغير المناخ يُعدّ مكسباً هاماً للبشرية، وإن ما يشهده العالم من تغيّرات طبيعية متعددة لا بد أن يخلق قناعات لكافة الدول بأهمية الالتزام بما جاء في الاتفاقية المذكورة والتمسك بها.

أشارت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ إلى أن قرار عام ١٩٩٥ الخاص بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل يبقى ضرورياً لتحقيق أهدافه وغاياته. وفي هذا السياق، فإن بلادي تدعم جهود المجتمع الدولي نحو إيجاد صك ملزم يغطي الثغرات التي ظهرت في معاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل، لما لهذه الوثيقة من أهمية لمساعدة المجتمع الدولي على التخلص من أسلحة الدمار الشامل.

تُدين بلادي الإرهاب بكافة أشكاله وأصنافه مهما كانت مبرراته، وذلك التزاماً منها بأهداف وميثاق الأمم المتحدة والذي ينص على صيانة السلم والأمن الدوليين، كما تؤكد بلادي دعمها وتأييدها لسائر الجهود الرامية للقضاء على هذه الآفة ومكافحتها باتخاذ التدابير المناسبة، مستندة في ذلك على ما أكدت عليه القرارات والمعاهدات والاتفاقات الإسلامية والعربية والدولية.

إن العالم أمام تحديات حقيقية ينبغي مواجهتها بصورة موحدة للوصول إلى ما تتطلع إليه البشرية. ومن هنا، نعتقد بأن ترسيخ المفهوم الحقيقي للشراكة والمصير المشترك بين أعضاء المجموعة الدولية هو الوسيلة المناسبة لتحقيق ذلك، آملين أن تتكلل أهداف هذه الدورة بالنجاح.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دينيس موزيس، وزير الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في جمهورية ترينيداد وتوباغو.

**السيد موزيس** (ترينيداد وتوباغو) (تكلّم بالإنكليزية): في كل عام، نجتمع كمجتمع دولي للتأكيد من جديد على الإمكانيات المتاحة والمحتملة الناشئة عن تصميمنا على أن أفضل سبيل لإيجاد حلول للتحديات الكثيرة التي تواجه كوكبنا يتمثل في عملنا الجماعي وحوارنا المشترك ومن خلال السعي جاهدين إلى تحقيق السلام والعيش الكريم للشعوب كافة.

بالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية ترينيداد وتوباغو، يشرفني ويسرني أن أخاطب الجمعية اليوم. وأتقدّم بالتهاني القلبية للسيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ونحن على ثقة بأنه سيضطلع بولايته بكفاءة وحياد لصالح جميع الدول. وهو يحظى بدعم وفد بلدنا.

كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا وعن أطيب تمنياتنا لسعادة السيد بيتر طومسون، الرئيس السابق للجمعية العامة، على عمله الشاق والتزامه وقيادته خلال الدورة الحادية والسبعين.

ومرة أخرى، أتقدم بالتهنئة إلى معالي السيد أنطونيو غوتيريش على توليه منصب الأمين العام. ونود أن نشجع توجيهاته وإرشاده وأن نثني عليه فيما يقود مسيرتنا قدما.

إن الآثار الناجمة عن تغير المناخ، من أنماط الطقس المتغيرة إلى الاحترار العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر، آثار عالمية

النطاق ولم يسبق لها مثيل في شدتها. وقد شهدنا في منطقتنا الآثار الكارثية لأعاصير إيرما وخوسيه وماريا، التي غيرت دون شك حياة الناس إلى الأبد في العديد من بلداننا في منطقة البحر الكاريبي، تاركة بعض الجزر غير صالحة للسكنى تقريباً ومخلفة العديد من الوفيات المفاجئة. وينبغي أن يُحسب الزلزال الذي وقع مؤخراً في المكسيك والأعاصير في الولايات المتحدة ضمن نطاق الكوارث العالمية الأخيرة.

ونحت ترينيداد وتوباغو، التي تقع في أقصى جنوب منطقة البحر الكاريبي، من ويلات هذه الأعاصير. وبروح التعاطف، أتقدم باسم حكومة وشعب ترينيداد وتوباغو بخالص تعازينا لأسرتنا الكاريبية. ونضع نصب أعيننا دائماً، بالنظر إلى روح الصمود فينا، أننا سنعيد بناء ما خسرناه. وتقف ترينيداد وتوباغو متضامنة مع البلدان المتضررة وستستمر في المساعدة في جهود الإغاثة. ومع ذلك، ستتطلب إعادة البناء موارد، فضلاً عن تعاون وتآزر المجتمع الدولي، لأننا ببساطة لا نستطيع القيام بذلك بمفردنا.

وتشارك حكومة ترينيداد وتوباغو سائر حكومات الجماعة الكاريبية في الإعراب عن امتناننا للدعم والسخاء الكبيرين المقدّمين في مواجهة الحاجة الأكثر إلحاحاً للمنطقة. ونعرب أيضاً عن شكرنا وتقديرنا إلى الوكالة الكاريبية لإدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث، وهي أحد أوائل المنجدين في المنطقة. ومع ذلك، فإن هذه الوكالة ستكون بحاجة إلى موارد إضافية وتمويل لتمكينها من القيام بالمزيد لتيسير استجابتها الفورية للكوارث الطبيعية.

وفي مواجهة الكوارث الطبيعية الأخيرة، كيف يمكن للمرء أن ينكر النتائج العلمية التي تقول إن تغير المناخ أمر حقيقي وأنه موجود ومحيق بنا؟ وتُذكّرنا جميعاً الأحداث التي وقعت في الأشهر الماضية في منطقة البحر الكاريبي مرة أخرى بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تظل على الخط الأول لتداعيات تغيّر المناخ. ولا يمكننا بأي حال من الأحوال الاستمرار بنفس النهج، لأن غضب الطبيعة لا يُميز بين منطقة وأخرى. ومع ذلك، فإن بلدان منطقة البحر الكاريبي لن تكون، في ضوء تصنيفها ضمن البلدان المرتفعة الدخل بموجب الصيغة التي عفا عليها الزمن لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مؤهلة للحصول على معونة أو مساعدة إنمائية في وقت الحاجة.

وأضم صوتي إلى أصوات زملائي من منطقة الكاريبي في الدعوة إلى اتباع نهج متعدد الأبعاد، يأخذ في الحسبان الاحتياجات والأولويات الوطنية الحقيقية ويراعي هذه الظروف الاستثنائية من أجل توفير فرص للحصول على المساعدة الإنمائية والمعونة وتخفيف الديون فيما تشرع منطقة البحر الكاريبي بشكل جماعي في المهمة الشاقة المتمثلة في التعافي والإصلاح وإعادة البناء.

ومن أجل تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي، يجب علينا أن نعامل تغير المناخ والاحترار العالمي الشديدين بوصفهما مسألة ذات أولوية. وتقوم ترينيداد وتوباغو بدورها وتظل ملتزمة بتحقيق الأهداف الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ومن خلال مساهمتنا المحددة وطنياً، أعلنت ترينيداد وتوباغو عزمها على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في قطاع النقل العام لديها بنسبة ٣٠ في المائة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٣٠، وذلك مقارنة بمستويات عام ٢٠١٣.

ومن ثم، فإن ترينيداد وتوباغو تركز في خطتها الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠، المعنونة رؤية ٢٠٣٠، على موضوع ”قلوب متعددة وأصوات متعددة ورؤية واحدة“ تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي هذا السياق، حددنا أهدافنا الإنمائية الوطنية وفقا للأولويات العالمية وأهداف التنمية المستدامة. وقد وقعت ترينيداد وتوباغو والأمم المتحدة إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار

للمساعدة الإنمائية في نيسان/أبريل. ونحيي ونشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدته لنا في هذه الأنشطة.

ويسرنا أيضا أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والذي تم الانتهاء منه مؤخرا قد أطلق عملية لإعادة تقويم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن شأن ذلك أن يدعم بشكل أفضل البلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، في تنفيذ برامج العمل، بما فيها إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتمشيا مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ومقترحات الأمين العام للإصلاح، لا تزال ترينيداد وتوباغو ملتزمة بكفالة أن تعتمد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نهجا مصمما خصيصا وأكثر مرونة بشأن المساعدة الإنمائية المستدامة لمساعدة البلدان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة مركزة ومنسقة ومتسقة وفعالة من حيث التكلفة.

تغطي المحيطات ثلاثة أرباع مساحة الأرض وتحتوي على ٩٥ في المائة من المياه على كوكب الأرض. ولذلك، لا جدال في أن تعزيز الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية وحمايتها أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة وبقاء البشرية جمعاء. وترحب ترينيداد وتوباغو بالتقدم المحرز في المؤتمر المعني بالمحيطات الذي اختُتم مؤخرا في حزيران/يونيه واعتماد النداء التاريخي للعمل، وكذلك بما قطعته الدول الأعضاء من التزامات وما ستتخذه من إجراءات للحفاظ على صحة المحيطات من خلال تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، فإن ترينيداد وتوباغو قابلة للتأثر بدرجة عالية بفقدان التنوع البيولوجي البحري بمعدله غير المسبوق الحالي وبآثار الممارسات غير المستدامة على البيئة البحرية. وبالتالي، فإننا نرحب باعتماد توصيات اللجنة التحضيرية المنشأة بموجب القرار ٢٩٢/٦٩، المتعلق بوضع صك ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن مسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية والاستخدام المستدام له. ومن الجدير بالذكر أن هذا الاتفاق سيهدف إلى معالجة الثغرات التنظيمية والقانونية القائمة وسيكفل الحفاظ على موارد محيطاتنا وإدارتها بصورة سليمة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

وبعد عامين على انعقاد اللجنة التحضيرية وبعد حوالي عشر سنوات من المفاوضات، نعتقد أن الوقت قد تأخر كثيرا لنترجم الأقوال إلى أفعال. لذلك، تتطلع ترينيداد وتوباغو إلى عقد مؤتمر حكومي دولي في عام ٢٠١٨ للنظر في توصيات اللجنة التحضيرية بشأن عناصر نص صك دولي ملزم قانونا في إطار الاتفاقية، وصياغة هذا النص.

إن دستور ترينيداد وتوباغو يحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين والمقيمين دون تمييز على أساس العرق أو الأصل أو اللون أو الدين أو نوع الجنس. وتولي حكومتنا أولوية كبيرة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بها، وهو الأمر الذي يكتسي أهمية محورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكما قال الأمين العام، ”حقوق المرأة هي في الواقع حقوق الإنسان“. ولا يمكن المبالغة في التشديد على أهمية حماية حقوق المرأة وكفالة مشاركتها الكاملة على قدم المساواة مع الرجل.

وعلى صعيد جعل النساء في طليعة جهودنا الإنمائية، تجدر الإشارة إلى أن امرأة من ترينيداد وتوباغو هي إحدى سيدتين تشغلان عضوية لجنة حدود الجرف القاري، التي تضم ٢١ عضوا. وفيما يتعلق بالنهوض بالفتيات، أقر برلمان ترينيداد وتوباغو مؤخرا مشروع قانون الأحكام المتنوعة (الزواج). وينص مشروع القانون على تحريم زواج الأطفال في ترينيداد وتوباغو عن طريق رفع السن القانونية للزواج إلى ١٨ عاما.

إننا نشهد حاليا مستويات غير مسبوقة من التشرد في العالم. ووفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد أُجبر حوالي ٦٥,٥ مليون شخص على الفرار من ديارهم. ومن بين هؤلاء هناك قرابة ٢٢,٥ مليون لاجئ. وتعتبر حكومة ترينيداد وتوباغو أن من الأهمية بمكان إيجاد سبل لإدارة الهجرة بفعالية واتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين عملية تعميم مراعاة الهجرة في التخطيط الإنمائي. ولذلك، نسعى إلى إجراء ما يلزم من تغييرات في السياسات العامة والمشاركة في المشاريع والتدريب بغية استحداث الأدوات اللازمة لتعميم مراعاة الهجرة في التخطيط الإنمائي.

لقد كانت ترينيداد وتوباغو من بين ١٢٢ دولة صوتت مؤيدة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتُمدت في ٧ تموز/يوليه. وتكتسي المعاهدة أهمية خاصة لأنها أول صك متعدد الأطراف ملزم قانونا لنزع السلاح النووي يجري التفاوض عليه منذ ٢٠ عاما. ونتطلع إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي بحلول عام ٢٠١٨. وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، شاركت ترينيداد وتوباغو بنشاط في المفاوضات لحظر الأسلحة النووية، إذ أنها تدرك تمام الإدراك القوة التدميرية لأسلحة الدمار الشامل، في جملة أمور، للحياة البشرية والبيئة والأمن الغذائي والبنى التحتية وللنمو الاقتصادي.

ونظرا للانتشار المستمر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وآثارها السلبية، بما في ذلك مسألة الحد من هذه الأسلحة ومن ذخيرتها، تضطلع ترينيداد وتوباغو بأدوار قيادية في عدد من مبادرات الأمم المتحدة، مثل معاهدة تجارة الأسلحة. ويساهم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى حد كبير في العنف وعدم الاستقرار في منطقتنا. ومعاهدة تجارة الأسلحة لا تزال أولوية رئيسية بالنسبة لترينيداد وتوباغو لأنها تسعى إلى تنظيم النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها.

أود أن أؤكد مجددا للجمعية أن حكومة ترينيداد وتوباغو ملتزمة بشكل قاطع بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتواصل الدعوة إلى إنهائه. وما زلنا متفائلين بأنه سيكون هناك حل دبلوماسي يتيح وضع حد لهذه المسألة التي طال أمدها وأنه سيتم قريبا وبحسن نية رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، والذي يشكل تحديا كبيرا لها في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ولا نزال ملتزمين التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة. وتحقيقا لهذه الغاية، ما فتئت ترينيداد وتوباغو تؤيد الجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الحوار البنّاء من أجل التعجيل بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

إن الالتزام بسيادة القانون أمر مهم لتحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يستهدف النهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، باعتبار ذلك إحدى ركائز تعزيز التنمية المستدامة.

وترينيداد وتوباغو، بوصفها مجتمعا ديمقراطيا، تلتزم بسيادة القانون وبحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن هذا المنطلق، نؤيد أهمية المحكمة الجنائية الدولية في تعزيز سيادة القانون وتشجيع احترام حقوق الإنسان وتحقيق السلام المستدام والتنمية، وفقا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وترينيداد وتوباغو، وهي بلد يُنسب إليه الفضل بوصفه أحد مؤسسي المحكمة من خلال العمل الرائد للراحل آرثر ن. ر. روبنسون، رئيس الوزراء والرئيس السابق، تبقى ملتزمة بكل حزم بدعم ولاية المحكمة الجنائية الدولية وهدفها الأساسي المتمثل في المساعدة على وضع حد لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير

قلق المجتمع الدولي من العقاب، فضلا عن المساعدة على منع وقوع هذه الجرائم البشعة.

في الختام، سعدت ترينيداد وتوباغو على نحو خاص باختيار الرئيس لموضوع الدورة الثانية والسبعين، ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“. ونعتقد أن هذه الشواغل والقضايا ضرورية وحسنة التوقيت، لا سيما إذ نواجه تحديات الإنسانية المتزايدة والأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، فضلا عن البيئة. وانسجاما مع الرؤية العالمية لتعددية الأطراف، نحن ملتزمون بالعمل معا بشكل جماعي لإيجاد الحلول الدائمة والمستدامة للتحديات العالمية، والفقر، واتساع هوة التفاوت، والصراعات الطويلة الأمد والتحديات الأخرى التي تواجه العالم اليوم. ويجب علينا جميعا أن نقوم بدورنا في هذا المسعى النبيل من أجل خير البشرية.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إبراهيم حسين طه، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية تشاد.

**السيد محمد** (تشاد) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أتقدم بأحر التهاني إلى السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وأن أؤكد له تعاوننا في اضطلاعه بمهامه. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسيد بيتر طومسون، الذي قاد أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين بحرفية وتبصر.

قبل عقد في الجمعية العامة، أعربنا عن أسفنا لظهور الأزمات العالمية المختلفة، لا سيما المالية منها، وما لها من عواقب سلبية على الاقتصاد العالمي. البلدان النامية، بما فيها بلدي، لا تزال تعاني يوميا من آثار انخفاض أسعار الصادرات. إن هذا الوضع يؤثر بصورة سلبية على تمويل بلداننا للخطط والاستراتيجيات الإنمائية.

إن البشرية مدعوة أيضا للتصدي لأنواع جديدة من الصراعات، مثل تلك المتعلقة بتحديات الإرهاب، التي تهدد براثنه استقرارنا وتؤدي إلى إفقار اقتصاداتنا. ولا تقل عن ذلك أهمية التحديات المتصلة بالمخاطر المناخية والبيئية التي ظهرت آثارها المدمرة في الانهيارات الأرضية في الآونة الأخيرة في سيراليون، والأعاصير في منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة، والزلزال الذي وقع في المكسيك. ونغتنم هذه الفرصة لكي نعرب، من على هذه المنصة، عن تضامننا مع الحكومات والأسر المنكوبة في مختلف البلدان المتضررة.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار ظواهر الجفاف والتصحر يضعف نظمنا الإيكولوجية، ولا سيما جفاف بحيرة تشاد، مما قد يتسبب في التشريد الجماعي للسكان والضغوط المتزايدة على الموارد المحدودة أصلا في بلداننا. وسيكون اختفاؤها المنتظر كارثة بالنسبة لـ ٥٠ مليون شخص يعيشون على الموارد التي توفرها بحيرة تشاد. إن نص وروح موضوع دورتنا الحالية والالتزامات الواردة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ يجب أن تشجع المجتمع الدولي على إنقاذ بحيرة تشاد.

إن الأزمة الاقتصادية والمالية التي تؤثر على البلدان النامية تقوض التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، المبنية على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية. واعتمادها عام ٢٠١٥ منح الكثير من الأمل لأنها من المفترض أن تعكس اتجاه نمو الفقر وتعزز التنمية. ولكن، مع استمرار الأزمة الاقتصادية، واستمرار الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وظهور الأوبئة الدورية وزيادة ظاهرة الهجرة، نخشى أن تسفر هذه الآفات عن أثر سلبي على تنفيذ الخطة.

وفي هذا السياق الاقتصادي الصعب، نظمت تشاد في أوائل أيلول/سبتمبر في باريس اجتماع للمائدة المستديرة لتمويل خطتها الإنمائية الوطنية. ونغتنم هذه الفرصة لكي نشكر جميع

الذين أسهموا في نجاح اجتماع المائدة المستديرة. ويحدونا الأمل في الوفاء بالتعهدات التي قطعت في تلك المناسبة.

وعلى الصعيد السياسي، تعتزم تشاد توطيد مؤسساتها وتعزيز العملية الديمقراطية من خلال تجديد إطارها المؤسسي. ومن هذا المنطلق، ستعقد تشاد في تشرين الأول/أكتوبر المقبل، تمشيا مع المشروع الاجتماعي لرئيس جمهورية تشاد، فخامة إدريس ديبي إتنو، منتدى وطنيا بشأن الإصلاحات المؤسسية المعنية بتكييف الهياكل الإدارية والسياسية مع الحقائق الجديدة في البلد.

بالإضافة إلى السياق الاقتصادي الصعب، نحن في منطقة الساحل والصحراء نواجه تحديات أمنية وإنسانية خاصة. وفي الواقع، فإن الحالة الأمنية في بلدان منطقة الساحل والصحراء ما زالت تتدهور نتيجة لأفعال الإرهابيين والجماعات المسلحة والمهربين من كل طيف في جميع أنحاء المنطقة. والهجمات الأخيرة التي شنها الإرهابيون في عاصمة بوركينا فاسو ضد قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، فضلا عن الهجمات اليومية تقريبا في شمال شرق نيجيريا وفي أقصى شمال الكاميرون، تظهر تصميمهم على شن حرب ضدنا حتى النهاية.

إن عودة ظهور هذه الهجمات الإرهابية تشكل تحديا لنا وتجبرنا على الاستجابة. ولهذا أنشأت بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، في حوض بحيرة تشاد لمكافحة الجماعات الإرهابية المنتسبة إلى داعش وجماعة بوكو حرام.

وفي مالي، كما هو الحال في حوض بحيرة تشاد، يلتزم بلدي وبذل تضحيات بشرية ومادية ومالية هائلة. وهذا الالتزام – الذي قدمه رئيس الجمهورية، فخامة السيد إدريس ديبي إتنو بدعم جميع التشاديين – سيستمر لأن الأمن الجماعي في المنطقة وخارجها على المحك. ولذلك يجب علينا توحيد أساليب الاستجابة إن أردنا مكافحة هذا الشر.

والدعم المتعدد الأوجه من المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص لمنظمتنا، أمر لا غنى عنه. إننا ندرك المسؤولية الأساسية للأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. وتؤيد تشاد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، ليس هناك أدنى شك في تغييرنا للقوات الأخرى الضالعة في مالي. والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل كيان تكميلي يهدف إلى الاستجابة على النحو المناسب للحرب غير التقليدية وغير المتناظرة التي يشنها الإرهابيون والعاملون بالاتجار من جميع الأنواع. لهذا فإننا ندعو الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، إلى منح ولاية قوية للتأكد من أن القوة المشتركة تتمتع بالموارد المستدامة للقيام بمهامها.

إن الحالة الإنسانية تتفاقم بسبب الحالة الأمنية البالغة الصعوبة في منطقتنا دون الإقليمية، الأمر الذي يتجلى في الأزمات الإنسانية الواسعة النطاق والتشريد الجماعي للسكان والمجاعة وسوء التغذية والأوبئة. وعلى مدى العقود العديدة الماضية، ما فتئ بلدي يرحب بأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والنازحين الفارين من النزاعات في البلدان المجاورة، فضلا عن العائدين والأشخاص المشردين داخليا في أعقاب النزاعات في ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى.

والحالة العالمية الراهنة واستمرار بؤر التوتر في تشاد مصدر قلق بالغ بالنسبة لبلدي. وبينما نشيد بالدعم المستمر من جميع شركائنا لمواجهة المشكلة الإنسانية في تشاد، ندعو المجتمع الدولي إلى بذل جهود أكبر للتخفيف من معاناة السكان في البلد المضيف واللاجئين والمشردين.

تتمثل إحدى النتائج المترتبة على المصاعب الاقتصادية والاضطرابات في الهجرة الجماعية للشباب الأفارقة إلى أماكن أخرى، ولا سيما أوروبا. وتلك ظاهرة لا تُطاق نظرا لظروف

السفر والإقامة في بعض بلدان العبور والاستقبال. ولهذا السبب فإن تشاد، وهي بلد مرور عابر للمهاجرين، تتشاور مع مختلف شركائها لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة وتدعو إلى ضخ استثمارات كبيرة في البرامج الإنمائية في البلدان الأصلية للمهاجرين، بغية وقف فقدان الموارد البشرية.

ولا يمكن حل الحالة الإنسانية إلا إذا تم حل مسألة نشوب النزاعات في البلدان المجاورة لتشاد. ولذلك السبب تولي الحكومة التشادية اهتماما كبيرا لتلك النزاعات، وستواصل العمل مع المجتمع الدولي على وضع حد لها. والعنف لا يزال مستمراً في جمهورية أفريقيا الوسطى. وترحب تشاد بالخطوات التي اتخذها الرئيس توادیرا وحكومته لتأكيد وجود الدولة وسلطتها. لقد حث جميع الفصائل المسلحة على الالتزام دون إبطاء بعملية السلام. ونحن نعتقد أن المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى هي الفرصة التي ينبغي لجميع أطراف النزاع أن تغتنمها من أجل استعادة السلام والأمن في ذلك البلد الشقيق.

وفيما يتعلق بالحالة في ليبيا، تقدم تشاد دعمها الكامل للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السعي إلى تحقيق المصالحة بين مختلف الأطراف الليبية. غير أن حل الأزمة هو في أيدي الجهات الفاعلة السياسية الليبية أنفسهم، فهم الذين تقع على عاتقهم المسؤولية التاريخية المتمثلة في الارتقاء إلى مستوى توقعات شعبهم.

إن جنوب السودان بمثابة جرح في جسد قارتنا. وهنا أيضا، يقع على عاتق الأطراف الرئيسية التزام أخلاقي بوضع حد لمعاناة الشعب التي لا تُطاق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تنشيط اتفاق آب/أغسطس ٢٠١٥ والحوار الوطني.

أما على الصعيد الدولي، فقد رحبت تشاد باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا. ولم يعد هناك أي عقبة أمام تطبيع العلاقات بين البلدين. ويعتقد بلدي، بالتالي، أن الإبقاء على الحصار المفروض على كوبا منذ عقود طويلة هو أمر مجحف وغير مثمر.

وتظل القضية الفلسطينية مسألة أساسية، مع تداعيات واضحة على الأزمات الأخرى. ولذلك لا بد من إيجاد حل عادل ومقبول، حل يشمل التعايش السلمي بين الدولتين، إسرائيل وفلسطين. ولذلك، فإن تشاد سوف تدعم جميع الجهود الرامية إلى الاعتراف بدولة فلسطين بجميع جوانبها على أساس حدود عام ١٩٦٧.

ما برح العالم يواجه أزمة غير مقبولة في الأسابيع الأخيرة، وهي محنة أقلية الروهينغيا المسلمة في بورما، الذين يعانون من التطهير العرقي الديني الحقيقي. وترى تشاد أن العالم بأسره يجب أن ينهض معارضا، ويدعو الحكومة البورمية إلى وضع حد فوري لتلك المأساة.

إن جمهورية تشاد تشعر ببالغ القلق إزاء التهديدات التي تواجه السلام العالمي الناجمة عن التجارب النووية التي أجرتها كوريا الشمالية. ويجب على قادة ذلك البلد تقدير العواقب الوخيمة التي يمكن أن تنجم عن تلك السياسة وينبغي لهم إعطاء الأولوية للحوار من أجل المطالبة بحقوقهم.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالمقترحات الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة، تكرر تشاد التأكيد على الموقف المشترك لأفريقيا كما تحدده المجموعة الأفريقية في نيويورك، التي انبثقت عن توافق آراء إزولويني. ونعتقد أن أفضل طريقة لإصلاح الأمم المتحدة هي إصلاح مجلس الأمن ومنح مقعد لأفريقيا بوصفها عضوا دائما، مما يتيح لها المشاركة في عملية صنع القرار في الشؤون العالمية.

وسواء فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية أو البيئية أو المناخية أو المحلية أو المسائل الدولية، ما فتئت تشاد يوجهها الاهتمام بضمان سلامة ورفاه مواطنين العالم الذين لهم الحق في أن يتوقعوه من قادتهم. إن بلدي يدعو كل دولة من الدول الممثلة هنا اليوم

لتنفيذ الموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة هذا العام من أجل تحسين كوكبنا وحياة سكانه.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كامينا جونسون سميث، وزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا.

**السيدة سميث** (جامايكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسعدني أن أتقدم بالتهاني الحارة من جامايكا إلى الرئيس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وأن أؤكد له دعمنا. ويسرنا بشكل خاص أن نلاحظ أن اختياره لموضوع يؤكد الأهمية الأساسية للخطة التحويلية: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة من أجل الناس والأرض وتحقيق الازدهار.

وأعرب بالنيابة عن حكومة جامايكا وشعبها عن خالص مواساتنا ودعواتنا لأسر وأحباء ضحايا الأعاصير الأخيرة التي أثرت تأثيرا مباشرا على أشقائنا وشقيقاتنا في منطقة البحر الكاريبي وأولئك الذين في الولايات المتحدة، وكذلك لأسر وأحباء ضحايا الزلازل الذي وقعت مؤخرا في المكسيك، صديقتنا العزيزة في المنطقة. وأشعر ببالغ التأثر لأنه عقب مرور إعصارين ضخمين، يضطر الآلاف من الناس الآن عبر منطقة البحر الكاريبي إلى الحياة بشكل مختلف كثيرا عما كانت عليه قبل مجرد بضعة أيام. وباسم المتضررين مباشرة من الإعصارين من أشقائنا وشقيقاتنا في منطقة البحر الكاريبي، نود أن نتقدم بالشكر للبلدان والمنظمات التي قدمت المساعدة دون أن يُطلب منها، وأحث تلك التي تملك الوسائل على دعم هذه البلدان وشعوبها في هذا الوقت من الحاجة الملحة.

وبالنسبة لنا في منطقة البحر الكاريبي، فإن تغير المناخ لا يشكل مفهوما فلسفيا أو نقاشا أكاديميا. إنما هو مسألة وجود. إنه واقعنا، ويستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة. ونحن نراعي على الدوام مسؤوليتنا عن تعزيز قدرتنا على الصمود وتسريع الجهود المبذولة من أجل التكيف والتخفيف. ومع ذلك، فإن قدرتنا على القيام بذلك تتأثر كثيرا بالأحداث الكارثية الجديدة التي تتسبب في التفكك الاجتماعي والاختلال الشديد في اقتصاداتنا. إن الموارد المحدودة التي لدينا تتضاءل أمام المبالغ الضخمة المطلوبة للوفاء بتكاليف الإنعاش والتعمير. فكيف يمكن للدول الصغيرة مثل بلدنا، التي تواجه بالفعل العديد من الديناميات السلبية للديون، أن تحشد التمويل اللازم لبناء هياكل أساسية قادرة على الصمود أمام المناخ؟ ولتحقيق ذلك، يتحتم علينا أن نحدد كل من المنح والتمويل بشروط ميسرة التي يمكن أن تدعم الاستثمار في بنى تحتية قادرة على الصمود في الأجل الطويل. وإذا لم يكن الأمر كذلك، سنظل محاصرين في دوامة لا مفر منها من الدمار والإنعاش والإعمار المقبلة، إلى حين وقوع الكارثة التالية.

ولئن كان من الضروري الاهتمام بالاحتياجات الإنسانية الفورية وبجهود التعمير، يجب علينا أيضا أن نعجل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي هي أهداف طويلة الأجل. وأحث على أن نراعي، في جهودنا الجماعية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التحديات الهائلة التي تواجهها البلدان الضعيفة التي حادت تماما عن المسار بفعل الصدمات الخارجية. وفي ظل هذه الظروف، فإن آليات الاستعراض والمتابعة المرتبطة بالالتزامات المحددة زمنيا في إطار الخطة، تغدو بلا معنى. ولذلك، فإننا ندعو منظومة الأمم المتحدة إلى إنشاء آلية لتقديم الدعم والتعويض المطلوبين للبلدان الضعيفة المتضررة من الكوارث الطبيعية، التي حادت عن المسار في تنفيذها لخطة عام ٢٠٣٠ وفي تقدمها المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جراء هذه الصدمات الخارجية.

واعترافا بضعفنا كدولة جزرية صغيرة نامية، وبالتعقيدات المقترنة بمركزنا كبلد متوسط الدخل، فإن جامايكا تتعاون مع شيلي بشأن مبادرة جديدة تسمى الصمود ٢٠. وهي

تسعى إلى إقامة تحالف من أجل تعزيز القدرة على التحمل في البلدان المعرضة للكوارث الطبيعية، مع التركيز على البلدان متوسطة الدخل.

ونؤيد أيضا الدعوة إلى وضع مؤشر لسرعة التأثر بتغير المناخ من أجل توفير طريقة موحدة لتصنيف أوجه الضعف أمام الآثار الضارة لتغير المناخ. ومن شأن ذلك أن يمكن المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية من توجيه الموارد المالية والتقنية بصورة أفضل نحو البلدان الأشد تعرضا للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

وقد صدقت جامايكا على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في نيسان/أبريل، وتعتبر أن لهذا الاتفاق التاريخي أهمية حاسمة بالنسبة للجهود الرامية إلى إيقاف تأثير تغير المناخ. وقد كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية في طليعة تلك المفاوضات، وهي لا تزال تشارك في عملية مؤتمر الأطراف. ومن الحقائق التي لا مفر منها أننا نساهم بأقل انبعاثات الكربون، ومع ذلك فإننا نتحمل العبء الأكبر من الضرر. وفي هذا السياق، نناشد جميع الدول الأعضاء التقيد بالتزامات الاتفاق.

ويشكل تغير المناخ أيضا مخاطر على السياحة. فهي صناعة تدين بقدرتها التنافسية للطبيعة البكر لبيئتنا. ويعتبر النمو الاقتصادي المستدام والشامل وإيجاد فرص العمل من الأولويات بالنسبة لجامايكا، وتؤدي السياحة دورا حاسما في ضمان تحقيق ذلك. وتعتمد تلك الصناعة اعتمادا كبيرا على الاستثمارات المستدامة الطويلة الأجل التي يقدمها القطاع الخاص على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي هذه السنة الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية، نسعى إلى زيادة تلك الاستثمارات، وإيجاد المزيد من فرص العمل، وتعزيز الثقافة ودعم التنمية المجتمعية، مع الحفاظ على البيئة الطبيعية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تتطلع جامايكا بالشراكة مع منظمة السياحة العالمية ومجموعة البنك الدولي، إلى استضافة المؤتمر الدولي المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بشأن الشراكات من أجل السياحة المستدامة، وستكون أول مرة يعقد فيه هذا المؤتمر بمنطقة البحر الكاريبي.

وتشعر جامايكا بقلق بالغ حيال الخطر المتزايد على السلم والأمن الدوليين، لا سيما الناشئ عن خطر الأسلحة النووية. إن لدينا التزاما طويل الأمد بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ونحن دولة طرف في معاهدة تلاتيلولكو، التي أعلنت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان. وبناء عليه فإننا، على الصعيد العالمي، نرحب بحقيقة أن لدينا الآن أول معاهدة عالمية لحظر الأسلحة النووية، باعتبار ذلك خطوة حاسمة نحو معالجة بعض هذه الشواغل. ويحدونا الأمل في أنها ستدخل حيز النفاذ في الأجل القصير، وأن تُراعى عالميا على النحو الواجب.

وبصفتنا مواطنين عالميين ندرك تماما مدى ترابط مستقبلنا، فإننا ندين التجارب النووية والقذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا، والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ونحث كوريا الشمالية على الامتثال التام والفوري لالتزاماتها الدولية بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستئناف الحوار بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية.

إن التحديات التي تعرقل السلم والأمن العالميين حاليا تتطلب منا تحديد الأسباب الجذرية للنزاع ومعالجتها. لذلك، نؤيد تأييدا تاما التركيز الذي يوليه الأمين العام على استدامة السلام عبر السلسلة المتصلة، من منع نشوب النزاعات وتسويتها وحفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية طويلة الأجل.

ونحن في جامايكا نعمل على توفير بيئة آمنة وخالية من الأخطار لمواطنينا، تمكنهم من العيش حياة كاملة تتسم بالإنتاجية. وتتضمن استراتيجيتنا التركيز بدرجة أكبر على حماية

حدودنا التي يسهل اختراقها، والتي تدخل من خلالها الأسلحة النارية غير المشروعة. وقد استفادت جامايكا من دعم شركائنا الدوليين، وندعو إلى مواصلة التعاون في كبح هذه التجارة غير المشروعة. ولذلك، فإننا نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي سيعقد في عام ٢٠١٨. علاوة على ذلك، ستواصل جامايكا الاضطلاع بدورها في دعم إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها.

إن الناس ورفاههم في صلب التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وما زلنا نركز على الفئات الأكثر ضعفا من مواطنينا لضمان استفادة المتأخرين جداً عن الركب من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن المواءمة بين أهداف التنمية المستدامة وخطتنا الإنمائية الوطنية، رؤية ٢٠٣٠، تخلق إطارا يمكننا من خلاله تحديد أولوياتنا وتحقيقها، ولا سيما ضمان كرامة الفرد.

بيد أن ما أصبح واضحا بشكل متزايد هو أن تأمين الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف الإنمائية يظل أمرا بالغ الأهمية على الصعيدين الوطني والدولي واعترافا بهذه الحقيقة، تشاركت جامايكا مع كندا لتحديد وسائل جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية. ومن خلال مجموعة أصدقاء تمويل أهداف التنمية المستدامة، التي تشارك بلداننا في رئاستها، فقد دأبنا على تشجيع إقامة الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الخيرية والمؤسسات الأكاديمية. ونحن نعكف على استكشاف آليات مالية مبتكرة يمكنها أن تحفز الاستثمارات اللازمة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إن المسائل المتصلة بالحوكمة الاقتصادية العالمية، والقدرة على تحمل الديون وتمويل أهداف التنمية المستدامة، تتسم بأهمية أكبر بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون مثل جامايكا، التي لديها احتياجات كبيرة من الاستثمارات العامة لكنّ حيزها المالي محدود. إن انخفاض فرص حصولنا على التمويل الميسر والمساعدة الإنمائية الرسمية هو نتيجة مباشرة لتصنيفنا بلدانا متوسطة الدخل. ونؤكد أن استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمعيار وحيد لإخراج بلدان مثل بلدنا من قائمة الحصول على تمويل بشروط ميسرة يمثل تدبيرا غير كاف وغير دقيق لحالة التنمية الحقيقية للبلد.

وبناء على ذلك، تواجه البلدان المتوسطة الدخل خطر عكس مسار المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت بشق الأنفس، نتيجة لفقدان الدعم المالي الذي تمس الحاجة إليه، وتحديدا في الوقت الذي تحتاج فيه إلى تعزيز المكاسب التي حققتها والاستفادة منها. ولذلك، فإننا نشيد بأولئك الذين يدعون إلى تطبيق مجموعة أوسع من المؤشرات التي تأخذ في الاعتبار الفجوات الهيكلية في بلداننا، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمانة الكمنولث. ومن منظور عالمي، من الأهمية بمكان أن تجرى مواءمة الهيكل الاقتصادي والمالي الدولي مع خطة العام٢٠٣٠، ومراعاة هذا التمييز الهام جدا. وبالتالي، فإن جامايكا تحث واضعي السياسات على دمج أهداف التنمية المستدامة في تصميم الأطر التنظيمية الدولية.

وتتطلع جامايكا إلى عقد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في بوينس آيرس في وقت لاحق من هذا العام، الذي ينطوي على إمكانية النهوض بخطة الدوحة الإنمائية. وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية ذات اقتصاد مفتوح يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية، فإننا نعتمد على بيئة تجارية عالمية دينامية وحيوية. ويجب علينا تأمين فرص محسنة للوصول إلى الأسواق بعيدا عن شواطئنا.

بيد أننا لا نستطيع أن نشارك في النظام الاقتصادي والتجاري الدولي بدون العلاقات المتعلقة بأعمال المصارف المراسلة. وقد سحبت العديد من المصارف الدولية خدمات

المصارف المراسلة من العديد من البلدان الصغيرة، بما في ذلك في منطقة البحر الكاريبي، في محاولة لتخفيض حافظات عملائها، استجابة للعقوبات التنظيمية الصارمة المفروضة على انتهاكات الامتثال. ومع ذلك، فإن ما تنظر إليه المصارف الدولية بوصفه مسألة بسيطة من مسائل الميزانية العمومية، قد ترك آثارا سلبية غير مقصودة على البلدان الواقعة في منطقة البحر الكاريبي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سياسية واقتصادية خطيرة. وندعو إلى إيلاء اهتمام دولي عاجل لتلك الأزمة المتفاقمة.

وأنتقل الآن إلى مسألة الأمراض غير المعدية التي تترتب عنها تكاليف اجتماعية واقتصادية وتنموية مرتفعة في جميع البلدان، ولكن على نحو غير متناسب في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتوافق جامايكا على أن التصدي الفعال لهذا الوباء العالمي يعالج بصورة أفضل من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين باستجابة شاملة وعلى صعيد الحكومة بأكملها. ونحن نسير بثبات على هذا المسار. وتتصدى جامايكا للأمراض غير المعدية من خلال تعزيز أنماط الحياة الصحية منذ الولادة، وزيادة الوعي بالأمراض غير المعدية وتشجيع الأنشطة البدنية في جميع أنحاء البلد. كما نعمل على تعزيز سياستنا وأطرنا التنظيمية من أجل التصدي للسمنة في مرحلتي الطفولة والمراهقة وغير ذلك من عوامل الخطر.

وينبغي استكمال هذه الجهود من خلال اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي. لذلك، نتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالأمراض غير المعدية لعام ٢٠١٨، ونكرر الدعوة إلى زيادة إمكانية حصول البلدان النامية على نتائج البحوث والتكنولوجيا الحديثة.

وجامايكا ملتزمة بتمكين النساء والفتيات، وكذلك شبابنا. وقد أعدنا تنشيط البرلمان الوطني للشباب، وأنشأنا مجلسا استشاريا وطنيا لشؤون الشباب لضمان أن يكون للشباب صوت على مستويات صنع السياسات في بلدنا.

ونحن نعزز أطرنا التشريعية والسياساتية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات وتحسين الفرص الاقتصادية. وسنوفر أيضا الحماية لأطفالنا من الإيذاء عن طريق التحلي باليقظة فيما يتعلق بالتهديدات الجديدة والناشئة، من قبيل التسلط عبر الإنترنت والاستغلال الجنسي في الفضاء الإلكتروني.

وفي وقت سابق من هذا العام، أصبحت جامايكا طرفا في الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال، الموقعة في لاهاي في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، وقد سنت تشريعات لتنفيذها. وإذ نعزز الإطار المؤسسي الوطني لمعالجة مشكلة الاتجار بالأطفال، نتطلع أيضا إلى المشاركة في الأسبوع المقبل في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتقييم خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

إن تنقل الأشخاص عبر الحدود ظاهرة طبيعية. والمهاجرون ذخر لبلدان المقصد وبلدان المنشأ على السواء. وتقدر جامايكا كثيرا المساهمة التي يقدمها أبناؤنا في الشتات في التنمية الوطنية وفي تنمية البلدان المضيفة لهم. ونحن عاكفون بهمة على وضع استراتيجيات، ترمي إلى تعميق مشاركتنا.

واتساقا مع تجديد التركيز على جعل الإنسان محورا للتنمية المستدامة، يجب ألا ننسى محنة اللاجئين والمشردين بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية – وهي أحداث لا ذنب لهم فيها. وإزاء هذه الخلفية، تكتسي المداولات الجارية حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية أهمية أكبر إذ ننتقل إلى مرحلة المفاوضات الحكومية الدولية خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

وينبع التزام جامايكا بمبادئ الأمم المتحدة من الإيمان بتعددية الأطراف وبالمنافع التي تعود علينا من التآزر والتعاون. إن النزاعات الأشد استعصاء على الحل تتطلب منا المشاركة بشكل جماعي في البحث عن حلول دائمة ومجدية. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري

والمالي المفروض على كوبا. إن هذا الحصار الظالم يحد من قدرة أبناء شعب كادح يعتمد على الذات على المشاركة في التجارة المشروعة والسفر وإجراء المعاملات المالية الدولية.

وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط، ما زلنا نعتقد أن أفضل حل للأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية يكمن في إيجاد تسوية سياسية عن طريق التفاوض تقوم على اتفاق عادل ودائم وشامل، يضمن أمن إسرائيل وإنشاء دولة فلسطينية داخل حدود معترف بها دوليا.

وفيما يخص الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية، نُذكر بالنداء الذي وجهه مجلس الأمن إلى جميع الأطراف بالتحلي بالواقعية وإبداء روح التوافق للمضي قدما في المفاوضات. وبالتالي، فإن جامايكا تؤيد استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة، بما يؤدي إلى استئناف عملية تهدف إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين.

إن جهودنا الجماعية في جميع هذه المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتطلب أمما متحدة فعالة وديناميكية. ولذلك، تؤيد جامايكا الإصلاحات التي من شأنها تحسين التنسيق وترسيخ الاتساق وتعزيز فعالية المنظمة. ويجب أن تكفل تدابير الإصلاح استمرار تواصل الأمم المتحدة مع الأشخاص الذين تسعى إلى خدمتهم ويجب الاسترشاد فيها بالحقائق على أرض الواقع في البلدان المستفيدة من البرامج. وينبغي أن تحرز تقدما على صعيد جميع الركائز الرئيسية الثلاث لعمل الأمم المتحدة: السلام والأمن، والتنمية، وتعزيز حقوق الإنسان. وسيُمكننا تحديد وتنشيط جهود إصلاح الأمم المتحدة من جني الفوائد الكاملة لتعددية الأطراف.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على إيمان جامايكا الراسخ بقدرتنا كمجتمع دول، تترابط مصائرها وازدهارها، على إحداث تغيير في حياة كل إنسان. ولذلك، أشجع الجميع على التحلي بالجرأة وبذل جهود دؤوبة في سعينا لجعل هذا العالم مكانا أفضل، لا يتخلف فيه أحد عن الركب. فلنمض قدما في إيماننا بأنه يمكننا تحقيق السلام والازدهار لشعوبنا وحماية كوكب الأرض لصالح الأجيال المقبلة.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد عاصم، وزير خارجية جمهورية ملديف.

**السيد عاصم** (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): نقف اليوم أمام مفترق طرق بين الحروب القديمة والنزاعات الجديدة؛ بين ما نعلمه وما نخشاه؛ بين احتياجات كوكب متغير ومتطلبات عدد متزايد من السكان. ونظل حائرين بين الطموح البشري وحدود القدرة البشرية. وفي أوقات التغيير هذه، يجب أن نلجأ مرة أخرى للمبادئ التي تُعرف بها المنظمة – تلك المبادئ التي تشكل هويتنا والصورة التي نطمح إلى أن نكون عليه.

لقد لمعت الأمم المتحدة، التي نهضت من ظلمات الحرب، كالمنارة. وبتفانيها في السعي من أجل السلام، أصبحت المنظمة مقصدا للعديد ممن يناضلون من أجل الحرية ويحاربون الخوف ويكافحون من أجل الحق في الحياة. لقد كانت الأمم المتحدة، ولا تزال، أفضل أمل لدينا من أجل البشرية. وبُنيت الأمم المتحدة على الوعد بالسلام والخلاص. إنها مكان يمكن أن تُناقش فيه جميع المسائل من أجل التوصل إلى حل، وحيثما يكون لكل دولة صوت، بغض النظر عن حجمها أو قوتها. ولذلك، فإن موضوع هذه الدورة للجمعية العامة –”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“– مناسب تماماً. وهذا ما يمثل جوهر المنظمة وما يحدد العمل الذي نقوم به.

وأود أن أهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك على اضطلاعه دور رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأود أيضا أن أرحب بالأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش في أول مناقشة عامة له وأن أشيد بما أظهره من تفان طوال السنة الأولى في منصبه.

إن الأمم المتحدة هي نتاج ما نصنعه بها نحن جميعا. إنها تتألف منا، نحن الدول الأعضاء، ويتوقف ما تحققه من نجاحات وما يعتريها من ضعف على مقدار إسهامنا فيها. وبلدي، جمهورية ملديف، يتوخى جعل الأمم المتحدة منظمة عادلة وممثلة لتنوع أعضائها، منظمة تأخذ في الاعتبار وجهات نظر وآراء الجميع وتُبلور توافقا في الآراء يستند إلى التسوية والحلول التوفيقية. إننا نتوخى أمما متحدة تلتزم وتحقق ما التزمت به.

ورؤيتنا لأمم متحدة أقوى تقوم على سياسة الرئيس عبد الله يمين عبد القيوم لتعزيز القدرة الوطنية على الصمود، متمثلة في المرونة الاقتصادية والقدرة الاجتماعية والسياسية والبيئية على الصمود، وفي الواقع، القدرة على التكيف مع الظروف البيئية. وتستند إلى صياغة حلول عالمية مجدية، تقوم على السياسات والتجارب الوطنية، للمشاكل المشتركة في عصرنا ولمصيرنا المشترك.

ويجب أن يصبح العالم كوكبا أكثر أمانا للجميع. ويجب ألا يعاني أي رجل أو امرأة، وبالتأكيد أي طفل بسبب النزاع، ولكننا نعرف أن الأمر ليس كذلك. إذ يموت عدد كبير جدا من الأشخاص في النزاعات في جميع أنحاء العالم. وتعيش كثير من الأمهات في خوف، خشية على مصير أطفالهن، ويشهد عدد كبير جدا من الأطفال مستقبلهم ينهار أمامهم.

وفي فلسطين، يمضي عام آخر دون سلام دائم أو أمل دائم. إن قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود عام ١٩٦٧ هو الحل الوحيد والسبيل الوحيد.

بيد أنه تم اعتماد العديد من القرارات دون اتخاذ إجراءات، وتم التخلي عن العديد من عمليات السلام دون إحراز تقدم. ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي المشين مستمرا، دون أية عواقب. إن العنف والحرمان الاقتصادي والخوف والجوع واليأس، هي ما يجده الطفل الذي يولد في فلسطين. وقد نضجت الآن أجيال لا تعرف شيئا آخر. ويجب أن ينتهي ذلك.

وفي سورية، لقي أكثر من ربع مليون شخص حتفهم، وشُرد الملايين من الأشخاص، وأصبح ملايين آخرون لاجئين. وقد ارتكبت جرائم حرب، واستخدمت الأسلحة الكيميائية، وأصبحت المعاملة غير الإنسانية أمرا عاديا. تلك المعاناة يجب أن تتوقف.

ومع استمرار فرار مئات الأبرياء من العنف والنزاعات والمعاناة التي لا نهاية لها – وهي الأكبر عددا منذ الحربين العالميتين – أصبح من الضروري أن نسعى إلى إيجاد حلول مستدامة وطويلة الأجل تعالج مستويات معيشة المهاجرين واللاجئين ورفاههم. إن حالات الكراهية، كراهية الأجانب وكراهية الإسلام، التي أصبحت متكررة جدا اليوم، لا يمكن إلا أن تولد المزيد من العنف والتعصب والكراهية. ويجب وضع حد لسياساتنا المتعلقة بالخوف والقوة ونصب الجدران الفاصلة.

وفي ميانمار، فإن حالة مسلمي الروهينغيا، وهم من أكثر الناس اضطهادا في العالم، تمثل قضية مأساوية أخرى. إن العنف المنهجي، بما في ذلك المذابح، وعمليات حرق المنازل، والتشريد القسري، والهجرة القسرية، هي أعمال تطهير عرقي أقل ما يقال عنها إنها تثير الجزع. ويجب تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال الهمجية إلى العدالة بسرعة. ولا بد من إنهاء الأفعال التي تنطوي على التحيز والعنف والتمييز ضد المسلمين الروهينغيا.

إن غرس الخوف من الآخر أمر سهل. ومن السهل اتخاذ قرار بأن الآخرين لا قيمة لهم بسبب دينهم أو جنسهم أو عرقهم أو جنسيتهم أو كراهية الإسلام أو أي سبب آخر. وعندما يحدث ذلك، يكون من السهل تجاهل الانتهاكات الجسيمة؛ بل من الأسهل تشجيعها. فأننا عندئذ، وعندئذ فقط، نرى، كما رأينا من قبل، أسوأ ما في البشر. ولا يمكننا أن

نسمح بتكرار موجة أخرى من الإبادة الجماعية – ليس أثناء وجودنا في السلطة.

لقد أتاحت الفوضى والفراغ وعدم اليقين المجال أمام داعش للبدء في إرهابها ذي البصمة المميزة، ونسختها الخاصة من الدين، وأساليبها الوحشية في زرع الخوف. إن مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والتشدد أولوية وطنية. وقمنا بوضع تشريعات وطنية، وصياغة سياسة وطنية شاملة في حربنا ضد التطرف العنيف. كما أنشأنا في العام الماضي مركزا وطنيا لمكافحة الإرهاب. وهذه أولوية عليا بالنسبة لملديف.

وتعكف ملديف على العمل مع شركائها الثنائيين والدوليين، ودراسة أفضل الممارسات، وتحقيق توافق آراء مشترك. ونشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق مزيد من التنسيق على الصعيد العالمي في مجال مكافحة الإرهاب. ونأمل أن يضخ إنشاء مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب، المزيد من الطاقة في تنفيذ خطة العمل لمنع التطرف العنيف. وسوف يحظى الأمين العام بتأييدنا الكامل.

ويجب علينا جميعا القيام بالمزيد. ونحن نشهد اليوم حربا لا مثيل لها. وأعداؤنا ليس لهم وجه واحد، ولا هوية واحدة، ولا بلد واحد ولا استراتيجية واحدة. والشيء الوحيد المشترك بينهم هو أساليبهم الوحشية وأيديولوجيتهم التي لا مكان لها. إن حقيقة أنهم يقتلون المزيد من المسلمين – أي نفس الأشخاص الذين يزعمون بأنهم يقاتلون من أجل حمايتهم – تثبت منطقهم الملتوي. ويجب أن ينتهي هذا الإرهاب وهذا التطرف.

وفي كوريا الشمالية، فإن آخر تجارب القذائف التسيارية، ومعها التهديد الحقيقي للأسلحة النووية والحرب، قد أثارت قلقنا جميعا. وهي تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وعملا استفزازيا لا لزوم له. وثمة احتمال كبير الآن بأنها يمكن أن تقودنا إلى طريق الدمار. ونحن ندين تلك الأعمال، ونحث كوريا الشمالية على العودة إلى الحوار، والسماح لتعددية الأطراف بأن تأخذ مجراها، واختيار السلام بدلا من الحرب. ولا بد أن تنتهي هذه المحاولات السافرة لشن العدوان.

ويجب أن يصبح العالم مكانا مفعما بقدر أكبر من الأمل للجميع – مكانا يتمتع فيه الناس بحياة كريمة وذات معنى. ونهجنا هو اعتماد موقف استباقي وبناء. وسياستنا هي الاستثمار المطرد والمحدد الأهداف. وهدفنا هو غرس ثقافة احترام حقوق الإنسان في الداخل والخارج. ونعتقد بأنه قد حالفنا النجاح.

إن قانون المساواة بين الجنسين قد كفل قانونا ما يمارسه الملديفيون لعقود – مساواة المرأة بالرجل في المنزل وفي العمل، وفي عملية صنع القرار في مجتمعنا. والسياسات الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية تؤتي أُكُلها. فقد أوجدت القوانين والسياسات واللوائح إطارا يمكن فيه لكل رجل وكل امرأة وكل ملديفي أن يكون نصيرا للمساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من أنه يتعين علينا بذل المزيد من الجهد، كما تفعل جميع البلدان، فإننا فخورون بالتقدم الكبير الذي حققناه.

فالأشخاص ذوو الإعاقة يحظون بالدعم المالي والمادي. إن السكان المسنين لدينا يحصلون على الدعم المالي والحنان اللذين ندين بهما لهم، من خلال وضع سياسات محددة الهدف. وقد تم تحقيق الرعاية الصحية الشاملة في جميع أنحاء البلد، أي الجزر الـ ١٨٨ جميعها. إن سهولة الوصول إلى الأطباء وسفن الإسعاف والصيدليات أمر مكفول في كل جزيرة. وتنفق ملديف أكثر من ٩ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على المصروفات المتعلقة بالصحة، وهي النسبة الأعلى في منطقة جنوب شرق آسيا. وهو استثمار جعلنا ننطلق على مسار تنميتنا. إن الدودة الخيطية اللمفاوية والحصبة والملاريا وشلل الأطفال أمراض تم استئصالها جميعا في ملديف.

وإمكانية الحصول على الإسكان الميسور التكلفة واللائق حق من حقوق الإنسان المعترف بها في الدستور. وقد تحقق تقدم كبير حيث تم بناء العديد من الوحدات السكنية وتم

توزيعها في إطار مشاريع الإسكان العام، على الرغم من ندرة الأراضي والبعد الجغرافي للجزر. ولم يثننا أننا أوشكنا على تعميم الإلمام بالقراءة والكتابة وتحقيق التحاق الجميع بالمدارس. فنحن نستثمر باستمرار في تحسين نوعية المدارس ومدرسينا ومناهجنا ونهجنا لكفالة عدم تخلف أي طفل عن الركب.

كما أننا نستثمر في شبابنا – مستقبل أمتنا. والرعاية البدنية والعقلية والرفاه الاجتماعي لشبابنا – وهم يمثلون الشريحة الأكبر من سكاننا – هي إحدى اللبنات الأساسية لسياسة الحكومة. نحن نركز على تهيئة البيئة التمكينية حيث يمكنهم الترعرع والتألق، بما في ذلك من خلال تعزيز الوحدة والقيم الثقافية والهوية الوطنية والروح الوطنية عن طريق برامج مثل (Tharika) الذي تم إطلاقه في وقت سابق من هذا العام.

وملديف بلد متوسط الدخل، ولكننا على غرار كل بلد أردنا تحقيق مزيد من النمو وحتى قدرا أكبر من التنمية. وإذا أريد تحقيق ذلك، فسيلزم استثمار على نطاق واسع.

ليست الاستثمارات وسيلة لدعم التنمية الاقتصادية فحسب، بل هي أيضاً دعم لتنميتنا الاجتماعية. وستساعد المشاريع الواسعة النطاق على توفير وفورات الحجم وتيسير توسيع قطاعات الاقتصاد الرئيسية، فضلاً عن إيجاد فرص العمل وإتاحة المجال لشبابنا لإطلاق العنان لقدراتهم الإبداعية. بيد أن البلدان المتوسطة الدخل مثل ملديف باتت تواجه صعوبات متزايدة في الحصول على التمويل بشروط تساهلية من أجل المشاريع الإنمائية، مما لا يترك أي خيار آخر لها غير القبول بأسعار الفائدة التجارية وزيادة أعباء ديونها. ولا شك في أن ذلك سيجعل الانتقال من فئة البلدان المتوسطة الدخل إلى مستويات أعلى من التنمية أكثر صعوبة.

توفر النجاحات التي حققناها في الداخل الأساس لحلولنا للمشاكل العالمية التي تواجه عالمنا. وكان تركيزنا على الصعيد العالمي ينصبّ على التأكد من أننا نولي اهتماماً للفئات الأشد ضعفاً. ولهذا السبب نعتقد أن التركيز على أولئك الذين لا صوت لهم ومن لا تمثيل لهم في العادة وضمان الاستماع إلى أصواتهم ينبغي أن يصبح محور التركيز الجماعي للمجتمع الدولي، كما فعلنا خلال السنوات الست لعملنا في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبناء على ذلك، وفيما كنا في المجلس، أنشأنا صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان. إن هاتين المجموعتين من البلدان ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل حاد في جنيف. ولذلك كانت أولويتنا هي النساء والأطفال والمعوقون، وقد بدأنا مناقشة بشأن العلاقة بين تغير المناخ وما ينجم عنه من آثار على حقوق الإنسان. لقد عملنا بجد على إنشاء المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة – وهو معلم عالمي رئيسي.

ويجب جعل العالم مكاناً أكثر سعادة للعيش فيه، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال إرادتنا الجماعية لمعالجة المشاكل التي تعترض هدفنا المشترك بالحلول الملموسة. ولا يوجد أي تهديد عالمي أكبر من ذلك الذي يشكله تغير المناخ. في عام ١٩٨٧، عندما تكلمت ملديف أول مرة عن ارتفاع مستوى سطح البحر، كان ذلك العلم لا يزال جديداً والتهديد غير معروف نسبياً. وقد أصررنا في مناصرتنا هذه القضية لأننا اعتقدنا أن التهديد المتمثل في تغير المناخ يستدعي، بل يستحقّ، الاهتمام على الصعيد العالمي. وقد استضافت ملديف أول مؤتمر للدول الصغيرة المعني بارتفاع مستوى سطح البحر في عام ١٩٨٩. وساعدنا في إنشاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة – أحد أكثر المجموعات تأثيراً فيما يتعلق بتغير المناخ والتنمية المستدامة – والذي بقينا في رئاسته منذ عام ٢٠١٥. وعام ٢٠٠٨، قدّمت ملديف أول قرار للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان وتغير

المناخ (قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٣/٧)، وكانت المرة الأولى التي أقرت فيها وثيقة للأمم المتحدة بالصلة بينهما.

واليوم، فالتهديد الذي يشكله تغير المناخ حقيقي جداً. فقد باتت الأحوال الجوية التي لا يمكن التنبؤ بها وزيادة تواتر وشدة الكوارث الطبيعية ودرجات الحرارة غير المسبوقة هي القاعدة وليست الاستثناء. إن التواتر الذي لم يسبق له مثيل والشدة التي ضربت بها الأعاصير الأخيرة منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية، وجزر المحيط الهادئ في العام الماضي، كلها دلائل قوية على أن كوكبنا تغير إلى حد كبير. والدول الجزرية، بما فيها ملديف، هي أول من ستجتاحه تلك الآثار، ولكننا لسنا الوحيدين. فقد أصبح تغير المناخ اليوم واقعاً بالنسبة لبقية العالم سواء اخترنا تصديق ذلك أم لم نفعل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص مواساتنا لأولئك الذين تضرروا في الآونة الأخيرة من الأعاصير ماريا وإيرما وخوسي. وأؤكد لهم أننا لن نوقف مناصرتنا فيما يتعلق بقضية الآثار الناجمة عن تغير المناخ.

وقد اقترحنا العديد من الحلول. إننا نولي الأولوية للتنفيذ الكامل لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ. والحد من الانبعاثات الضارة والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة والاستثمار في مجال التخفيف والتكيف كلها أمور بالغة الأهمية. ونحن بحاجة إلى التعاون فيما بيننا في إطار شراكات مجدية ودائمة من أجل إيجاد حلول مستدامة. وإننا بحاجة إلى الارتباط البنّاء والقيادة – كالتي نشهدها من جانب الصين والبرازيل والهند وكندا وفرنسا وألمانيا وعدد آخر لا يحصى من الدول – وإلى قدر من الانفتاح على التغيير من جانب جميع البلدان، بما في ذلك البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

وفي بلدنا، نستثمر في مجال الطاقة المتجددة من خلال الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون. وقد أطلقت مالديف، بصفتها رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، مبادرة الطاقة المتجددة في الدول الجزرية، التي من شأنها تسهيل الدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية في انتقالها إلى الطاقة المتجددة وتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة. ونحن ندرس نهجاً مبتكرة للوفاء بالاحتياجات الإنمائية لشعبنا التي لا تمس باحتياجات كوكبنا. لقد قدمنا صوتنا وتقاسمنا خبرتنا. وما فتئنا نطلب الدعم لجعل اقتصادنا وبلدنا أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والآثار الناجمة عن تغير المناخ.

وترتبط رعاية محيطاتنا ارتباطاً وثيقاً باتخاذ إجراء فعال بشأن تغير المناخ. وتقف ملديف وغيرها من الدول الجزرية قيّمة على مساحات شاسعة من المحيط. ومع ذلك، فإن كل شخص في هذه القاعة وكل مجتمع يمثلونه وكل بلد جاؤوا منه يستفيدون من محيطاتنا ويعتمد على الصحة والثروة لمحيطاتنا وبحارنا. كل نفس نتنفسه من اثنين يأتي من المحيطات. وفي ملديف، يمثل المحيط الدعامة الأساسية وشريان الحياة للقطاعين الاقتصاديين الرئيسيين وهما: صيد الأسماك والسياحة. يحدد المحيط هوية الملديفيين – إنهم ملّاحون تقليديون وأفراد مجتمعات الصيادين الذين يعتمدون على ما يكسبونه من المحيطات.

ولذلك رحبنا بمؤتمر الأمم المتحدة الأول للمحيطات وشاركنا فيه بنشاط، وقد عُقد في وقت سابق من هذا العام، وحافظنا رغم الصعوبات على الأسلوب التقليدي للصيد بالقصبة والخيوط، والذي يُنظر إليه كأفضل أسلوب لصيد السمك وأنظفها وأكثرها مراعاة للبيئة وأكثرها استدامة، إذ يُعرف بأنه يصطاد الأسماك واحدة واحدة دون وجود لأي صيد عرضي عملياً.

ومنذ عام ٢٠١٠، أعلن أن مجمل منطقتنا الاقتصادية الخالصة، التي تضم حوالي مليون كيلومتر مربع، هي ملاذ لسمك القرش. وبصفتنا الرئيس الحالي لائتلاف ”أنقذوا أسماك القرش“، فإننا ندعو البلدان الأخرى إلى اعتماد هذا التدبير. وبناء على

ذلك، تعترف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بجزيرة مرجانية بأكملها باعتبارها محمية حيوية، في حين أن العديد من الموارد والمناطق البحرية الأخرى محمية ومصونة. وفي الواقع، هناك من الجزر غير المأهولة والمناطق البحرية المحمية أكثر مما يوجد من الجزر المأهولة بالسكان في ملديف. وهذا هو السبب في أن الحظر التام لاستغلال الكائنات البحرية المهمة إيكولوجيا – مثل السلاحف البحرية والحيتان والدلافين والشفنين البحري وسمك قرش الحوت – يطبّق تطبيقاً صارماً. وفي الوقت نفسه، فالملديفيون هم بعض أكثر المستهلكين للأسماك والمنتجات البحرية، مبرهنين بذلك للعالم بأن الاستخدام المستدام للموارد البحرية ممكن بالفعل.

ويجب ألا ننسى أولئك الذين يعانون من آثار الكوارث الطبيعية. إننا نشهد الدمار الفادح والخسائر في الأرواح الناجمة عن الزلزال الذي وقع في المكسيك. وبصفتنا المجتمع الدولي، يجب أن نسعى لنقدّم لهم أفضل ما لدينا وللعديد غيرهم في جميع أنحاء العالم الذين يعانون من الكوارث، والتركيز على زرع القدرة على الصمود من خلال إعادة بناء أفضل.

إن تغير المناخ والتنمية المستدامة وحماية محيطاتنا ليست اتجاهات وقتية أو انبهاراً عابراً. والتقاعس سيكلفنا تقدمنا ورخاءنا وحياة شعبنا ومستقبل جميع دولنا.

وليس هذا وقت التشكيك في ما نعرفه بالفعل. وليس هذا وقت الانغلاق على الذات أو التغافل عما يحدث. وليس هناك وقت نضيّعه. لقد حان وقت العمل.

قبل يومين، احتفلنا بفخر بمرور ٥٢ عاماً على عضويتنا في الأمم المتحدة. وقد عملنا طوال فترة عضويتنا على مدى العقود الخمسة الماضية وفق رؤية تتطلع إلى أمم متحدة تحمي الناس وتوفر لهم الملاذ الآمن وإمكانية الحصول على حقوقهم؛ أمم متحدة تحافظ على كوكبنا وتعطي الأولوية لاحتياجات جيلنا الحالي دون التفريط في احتياجات الأجيال القادمة؛ أمم متحدة تعزز السلام وتدعو إلى إيجاد عالم خال من الخوف وينعم بغد كله إشراق وبكثير من الأمل.

ونحن نركز على إيجاد حلول حقيقية وواقعية ومجدية، قائمة على التجربة الوطنية السليمة، من أجل مصيرنا المشترك. ولأن لدينا رؤية مفيدة لتعزيز ذلك، نواصل بذل كل جهد ممكن من أجل القضية المشتركة للبشرية. ولدينا إيمان راسخ بقوة تعددية الأطراف – وهو نفس الإيمان الذي دفعنا قبل ٥٢ عاماً للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، وكان ذلك أول قرار يتعلق بالسياسة الخارجية لملديف المستقلة، وذلك بدافع أن نكون أعضاء فاعلين في المجتمع الدولي.

ولأننا لم نشغل مقعدا من قبل مطلقا؛ وبسبب الوعد بالتمثيل المتساوي واقتناعنا بأن كل دولة، كبيرة كانت أو صغيرة، ينبغي أن يكون لها صوت ويمكن أن تحدث تغييرا؛ وبسبب اقتناعنا الراسخ بأن الحجم لا يحدد المصير أو القيمة، فإننا نسعى، للمرة الأولى منذ ٥٢ عاماً من العضوية في الأمم المتحدة، إلى الحصول على مقعد في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩–٢٠٢٠.

ونحن نقف مرفوعي الهامة وبفخر لأننا نعتقد أن لدينا الكثير الذي يمكننا تقديمه: منظورات جديدة وأفكار جديدة ومفاهيم جديدة ستولد دينامية متجددة ونُهجا جديدة في الأمم المتحدة. وتستحق ملديف فرصة متساوية للعمل في تلك الهيئة الدولية. ونحن ملتزمون بقضية السلام في عالم مستدام، ومصممون على ترك علامة وإحداث تغيير.

إن انتصار تعددية الأطراف، وهي ذروة رؤيتنا المشتركة، يكمن في نهجنا الجماعي لإيجاد حلول للتحديات العالمية في عصرنا. وتقف ملديف على أهبة الاستعداد لإظهار حسن النية لأبعد الحدود من أجل إيجاد حلول مشتركة لمصيرنا الواحد والمشترك.

**الرئيس بالنيابة** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألان إيمي نياميتوي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية بوروندي.

**السيد نياميتوي** (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): يسرني أن أنقل للجمعية العامة أحر التحيات الأخوية من السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي. لقد كان يود أن يكون حاضراً هنا، ولكن التزامات ملحة في الوطن منعته من القيام بالرحلة إلى نيويورك.

كما أود أن أهنئ السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه بجدارة رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة مدوّية بسلفه، السيد بيتر طومسون، ابن فيجي البار، على ما قام به من عمل جيد.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير بوروندي للأمين العام أنطونيو غوتيريش، بما أن هذه هي أول دورة تعقدها الجمعية العامة وهو على رأس منظمتنا، وذلك على التزامه بقيم السلام والأمن والتنمية.

إن الصبر فضيلة لا يعترف بها تغير المناخ. وقد تخللت الآثار المدمرة الناجمة عنه جميع المحادثات تقريباً في هذا المكان وكانت إيذانا بانعقاد هذه الدورة تحديدا. وسيظل اسما إيرما وماريا، في ميدان الأرصاد الجوية على الأقل، يدلان ضمناً على التدمير التام. ولذلك، فإنني أتقدم بخالص تعازيّ إلى البلدان والمناطق في منطقة البحر الكاريبي التي تضررت بشدة من جراء هذين الإعصارين. كما نعرب عن تضامن بوروندي مع المكسيك التي ضربها زلزال في هذا الأسبوع. إننا نقف بصدق مع جميع هذه البلدان وشعوبها.

تدقّ الاضطرابات المناخية في الآونة الأخيرة مرة أخرى ناقوس الخطر وتحث جميع الدول على أن تضطلع بواجبها الجماعي لمكافحة الاحترار العالمي وعلى أن تنفذ دون تأخير الالتزامات الواردة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونعتقد أنه لا يجوز لأي دولة، أياً كان حجمها أو شكلها أو مكانها على خريطة العالم، أن تتهرب من المسؤولية في هذا الصدد. ويجب علينا أن نعمل معاً، لأننا جميعاً في مركب واحد. وإذا أردنا تحقيق هدف احتواء معدّل ارتفاع درجات الحرارة على سطح الكوكب ليبقى دون درجتين مئويتين بالمقارنة مع مستويات ما قبل العصر الصناعي ومواصلة التدابير الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي، فعلينا أن نعمل اليوم لأن الأوان سيكون قد فات غداً.

وفي إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تواصل بوروندي مسارها على طريق الإدماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي المشترك. ولا يمكنها القيام بخلاف ذلك، لأن هذين الجانبين هما من الركائز الأساسية للسياسة الإنمائية التي تنادي بها رؤية عام ٢٠٢٥. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعوّل بلدنا على تعاون الدول الصديقة والشركاء الدوليين الآخرين. وللأسف، فإن الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على بوروندي لا تُسهم في تحقيق هذه الخطط البالغة الأهمية بالنسبة للشعب البوروندي، لأنها تحرم البلد من الموارد اللازمة. وبالتالي، فإن بلوغ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ بات عرضة للخطر نتيجة لفرض هذه الجزاءات.

ونعتقد أيضاً أن الجزاءات المفروضة من جانب واحد على الدول النامية بصفة عامة، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، ينبغي أن تُحظر من النظام الدولي، لأنها تؤدي إلى إدامة أوجه الإجحاف التاريخية وتنتهك قدسية مبدأ المساواة في السيادة. ولذلك، ترفض بوروندي، على غرار الاتحاد الأفريقي، وتدين الجزاءات المفروضة على بوروندي والبلدان الأفريقية الأخرى.

وفي مجال الهجرة، يجب علينا العمل معاً لإيجاد حلول للأسباب الجذرية للتحركات السكانية، التي تتألف في معظمها من الشباب، من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال. ونحن بحاجة إلى ضمان ظروف إنسانية للهجرة من أجل حماية المهاجرين،

الذين يسهمون في رفاه المجتمعات المضيفة من خلال مساهماتهم المتعددة الأوجه في النشاط الاقتصادي.

إن المشاهد المروعة في البحر الأبيض المتوسط تؤرق ضمائرنا كبشر. ويجب شرح أسباب الهجرة ويجب أن نفهمها جميعاً إذا أردنا إيجاد الحلول المناسبة. ومن المؤسف أن تُواجَه الهجرة بصورة متزايدة بعودة العنصرية للظهور ورفض الآخر وغالباً حتى بأعمال عنف غير عادية ضد المهاجرين. وبالمثل، يزداد تدريجياً بروز الشعوبية العنصرية والتي تقوّض بالتدريج منظومات المفاهيم التي ارتكزت عليها بعض ما تُسمى المجتمعات المتقدمة منذ وقت طويل.

وتكون الهجرة أحياناً نتيجة للاتجار بالبشر. ويتأثر الضحايا بصورة مضاعفة، إذ أنه بالإضافة إلى انتزاعهم من بلدانهم الأصلية، فإنهم يتعرضون لسوء المعاملة في البلدان المضيفة.

وذلك أمر غير مقبول. وبناء على ذلك، ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي في ذلك المجال من أجل بناء عالم أكثر إنصافا.

وعلى الصعيد السياسي، يؤكد بلدنا مجددا، كما فعل مرارا وتكرارا، موقفه بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. إن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دول ذات سيادة، وهي متساوية في السيادة. وندعو إلى تحجيم تلك الدول التي لا تزال في القرن الحادي والعشرين تعتقد أن لها الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولا سيما في البلدان النامية. ونشكر مجلس الأمن، الذي أعاد التأكيد في حالة بوروندي، على احترام سيادتها في مختلف قراراته وبياناته الرئاسية. ولا يسعنا التشديد بما يكفي على أن بوروندي تعتقد أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سلامتها الإقليمية وسيادتها يشكلان ركيزتين من ركائز نظام دولي متوازن بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهذان المبدآن غير قابلين للتفاوض. واليوم أكثر من أي وقت مضى بوروندي تقف على أهبة الاستعداد للدفاع عنهما بأي ثمن.

وفي الآونة الأخيرة، أصبحت حقوق الإنسان أداة أخرى للهيمنة. إن حقوق الإنسان، باعتبارها مفهوما شاملا جرى تناوله بالتفصيل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية ذات الصلة، قد استغلتها بشكل متزايد العديد من الدول التي، إن لم ندرك إجراءاتها، ستؤدي إلى انحراف مجلس حقوق الإنسان عن تحقيق الأهداف التي كلفته بها الجمعية العامة. وقد أعتاد بعض الأعضاء على الحصول، من خلال مجلس حقوق الإنسان وغيره من الآليات التي أنشأها، على قرارات تهدف إلى تقويض السلام والأمن في الدول التي يودون إلحاق الضرر بها. والتقرير الصادر مؤخرا عن تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية ببوروندي (A/HRC/36/54) يشكل دليلا دامغا على تلاعب بعض المجموعات الصغيرة بالمجلس. وتؤكد بوروندي من جديد أنها على استعداد للتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولكن بشرط أن يستند ذلك التعاون على أساس واضح وعادل ويمكن التنبؤ به يحترم أولا خيارات البوروندييين أنفسهم في مجالي الحكم والتنمية.

وفيما يتعلق بالحوار بين الأطراف البوروندية والعنصر الخارجي، استقبلت حكومة جمهورية بوروندي قبل وقت قصير زيارة قام بها فريق الميسرين من أجل متابعة المشاورات واستئناف المناقشات. وأطلعت بوروندي فريق الميسرين على مواقفها. وننتظر من فريق الميسرين الاتصال لتنظيم الاجتماع المقبل، الذي ستتاح فيه للوفود الإعراب عن آرائهم.

لقد طلبت بوروندي من لاجئيها العودة. كما ناشدنا، ونكرر مناشدتنا هنا والآن، البلدان المجاورة تيسير عودتهم. واليوم تستمر حركة العودة إلى الوطن بخطى سريعة، بوصول نحو ١ ٧٠٠ من المواطنين الذين لجأوا إلى تنزانيا و ٣ ٠٠٠ آخرين عائدين من رواندا. وينضمون إلى عشرات الآلاف الآخرين الذين عادوا خلال الأشهر العديدة الماضية، فضلا عن أولئك الذين يودون العودة. ونشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر

والمنظمة الدولية للهجرة على تعاونهما في تيسير حركات العودة تلك. ونغتنم هذه الفرصة لكي نطلب من مسؤولي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عديمي الضميرالتوقف عن الممارسة الكريهة المتمثلة في تشجيع اللاجئين على عدم العودة.

وفي الوقت نفسه، ندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة رصد حالة اللاجئين البوروندیين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة، في امتثال تام للأحكام ذات الصلة من اتفاقيات جنيف. ونشجب عملية إطلاق النار التي وقعت قبل أسبوع في كامانيولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أسفر عن مصرع ٣٨ لاجئا بوروندیا وضابط واحد على الأقل في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإصابة أكثر من ١٢٠. ومرة أخرى، ندعو اللاجئين إلى العودة إلى الوطن.

لقد انضمت بوروندي إلى الدول الأخرى في مكافحة الإرهاب بـ ٤٠٠ ٥ من القوات في الصومال في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وظلت بوروندي ثاني أكبر بلد مساهم بقوات في الصومال في السنوات العشر الماضية. وبوروندي تشعر بالقلق إزاء استمرار انخفاض الدعم المقدم إلى البعثة، وخاصة في الوقت الذي يجري التخطيط فيه لحملة هامة. لا يمكن التضحية بالنجاحات التي تحققت خلال السنوات العديدة الماضية من أجل المصالح الذاتية. ومن شأن ذلك أن يتعارض مع اليمين الذي أقسم به جميع الشركاء الذين أعلنوا مرارا أن الإرهاب يشكل تهديدا عالميا.

إن بوروندي، سعيا منها إلى الإسهام في تحقيق السلام والأمن في العالم، تشارك في عمليات حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الشقيقة، كما تنتشر وحدات شرطتها في كوت ديفوار وهايتي. وترى بوروندي أن الجهود والتضحيات التي يقدمها الآخرون يجب الاعتراف بها بحق في جميع الحالات.

وإذا كان هناك موضوع للمناقشة يتكرر في هذه القاعة، فهو موضوع إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن. وتدعم بوروندي جميع النهج الرامية إلى تعزيز التفاعل البناء والصريح للجميع، بين الدول الأعضاء في منظمتنا، من جهة، والأمين العام، من جهة أخرى. وبوروندي تؤيد إجراء إصلاح هيكلي للأمم المتحدة عملا بالمبادرة المعتمدة في الاجتماع الرفيع المستوى في ١٨ أيلول/سبتمبر. ومن الضروري النظر في الإصلاحات اللازمة بهدف تحسين أداء الأجهزة التي من بينها مجلس الأمن والجمعية العامة. وسيحقق ذلك مواكبة الأجهزة المعنية لوقائع القرن الحادي والعشرين.

ومن الواضح أنه من بصب النبيذ الطازج في قرب النبيذ القديمة، سينتهي بنا الأمر إلى تمزيقها. يجب أن نكون حازمين في اقتناعنا بأن الأمم المتحدة، عقب ٧٢ عاما على إنشائها، تحتاج إلى عملية تحديث كاملة. وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، على وجه الخصوص، تدعم بوروندي الموقف الأفريقي المشترك المعروف بتوافق آراء إيزولويني. لقد آن الأوان لتصحيح مظالم الماضي والسماح بالمشاركة العادلة لجميع القارات في إدارة السلام والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالقضايا الدولية، ترحب بوروندي بعودة المملكة المغربية إلى حظيرة الاتحاد الأفريقي لكي نتمكن معا من بناء قارة قوية ومزدهرة. وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، تؤيد بوروندي المقررات والقرارات التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة.

وندعو إلى الإنهاء غير المشروط للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا دون إبطاء. لقد عانى الشعب الكوبي في ظل التدابير الجائرة التي اعتمدت خلال حقبة الحرب الباردة لأسباب إيديولوجية في الأساس ولم يعد بالإمكان تبريرها اليوم.

وكذلك، في حالة فنزويلا، ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير تعزز اللحمة الوطنية لا الانهيار الاجتماعي.

ختاما، أتمنى للجمعية العامة كل النجاح في هذه الدورة.

*رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.*